الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 2010-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
- نزاري فيروز
- شرقي سمية

لجنة المناقشة	
الدكتور (ة): لحلو بوخاري	رئيسا
الدكتور(ة): أوصغير لويزة	مشرفا
الدكتور(ة): بو عبد الله هبة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر

الحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا لله الذي أنارا لنا درب العلم والمعرفة
وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز
هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي
كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا ننسى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية جامعة برج بوعريريج.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

إلى الذي لا تطيب اللحظات إلا بذكره وطاعته وشكره

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...**سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم**

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى منبع الحنان ،إلى التي أشعلت بداخلي شعلة الحب وأنارت دربي وبدعائها فتحت لي الأبواب، إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها **أمي الغالية** اتمنى لك طول العمر والصحة والعافية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من غرس فيا المبادئ والأخلاق أرجو من الله أن يمد عمرك **والدي العزيز**

إلى من علمنا الصبر ومن جعله الله أجمل هدية، حبيبي وأخي شفاه الله **يوسف**

إلى حبيبات قلبي وشموع دربي أخواتي **إبتسام وأحلام و آية** حفظهم الله والكتكوتة **نوال الغالية**

إلى من جعله الله نورا لحياتي وحبيبا لقلبي **زوجي العزيز زكرياء أدامك** الله رفيقا لعمري وسندا في أيامي

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي

إلى من تعبت معها وشقينا معا لإتمام هذا العمل صديقتي **سمية.**

إلى نفسي العزيزة الغالية اسأل الله أن لا تتوفاني إلا وأنت راض عني

فيروز

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

منبع فخري و اعتزازي، إلى من غمرني بعطفه و حنانه وزرع بنفسي حب الخير والدي العزيز .

إلى من رافقتني بدعائها وزادني رضاها نجاحا ، إلى منبع الأمل الصافي الحنون أمي الحبيبة.

إلى الشموع التي أنارت دربي و قاسمتني حياتي بمرح و محبة أخواتي الغاليات ، إلى أبنائهم حفظهم الله و رعاهم.

إلى كل صديقاتي العزيزات و كل زملائي و زميلاتي في قسم العلوم الاقتصادية.

سمية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة 2010-2019، حيث أن انخفاض أو ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلي التأثير بشكل خاص على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، وذالك بالتأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الاقتصاد ككل، مع دراسة حالة الجزائر والتي تعتبر من بين الدول التي تعتمد بشكل مباشر على العوائد النفطية التي تتغير بشكل كبير مع تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات لعب دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2019، حيث شهد الميزان التجاري، سعر الصرف، احتياطي الصرف والدين الخارجي شهدت عدة تغيرات خلال فترة الدراسة، وذلك بوجود علاقة قوية بين الميزان التجاري وقطاع المحروقات، لأنه أي تغير طفيف في أسعار البترول يقابله تغير في الميزان التجاري، كما أن سعر الصرف يرتبط بأسعار النفط ارتباطا وثيقا **حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى الانخفاض في سعر الصرف أي وجود علاقة عكسية بينهما**، وأيضا تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر، ووجود علاقة طردية بين أسعار النفط وسعر الصرف،كما هناك علاقة بين الدين الخارجي وسعر النفط حيث أنه عند ارتفاع سعر النفط يتراجع الدين الخارجي، أي وجود علاقة عكسية بينهما.

الكلمات المفتاحية:

أسعار النفط، التوازن الخارجي، الميزان التجاري، سعر الصرف، الدين الخارجي، احتياطي الصرف، الاقتصاد الجزائري.

RESUME:

Cette étude vise à connaître l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur le solde extérieur de l'Algérie au cours de la période 2010-2019, car la baisse ou la hausse des prix du pétrole entraîne un impact particulier sur les économies des pays producteurs et exportateurs, et cela en affectant le volume des revenus pétroliers et donc sur l'économie dans son ensemble, avec L'étude de cas de l'Algérie, qui fait partie des pays qui dépendent directement des revenus pétroliers, qui changent radicalement avec l'évolution des prix du pétrole sur les marchés mondiaux.

L'étude a conclu que le secteur des hydrocarbures a joué un rôle fondamental dans l'évolution des soldes extérieurs de l'Algérie au cours de la période 2010-2019, la balance commerciale, le taux de change, les réserves de change et la dette extérieure ayant connu plusieurs changements au cours de la période d'étude, avec la présence d'une relation forte entre la balance commerciale et le secteur des hydrocarbures, Parce que toute légère variation des prix du pétrole s'accompagne d'une modification de la balance commerciale et que le taux de change est étroitement lié aux prix du pétrole, car la hausse des prix du pétrole entraîne une baisse du taux de change, c'est-à-dire une relation inverse entre eux, ainsi que des fluctuations des prix du pétrole sur les réserves de change en Algérie, Et l'existence d'une relation directe entre les prix du pétrole et le taux de change, et il y a aussi une relation entre la dette extérieure et le prix du pétrole puisque lorsque le prix du pétrole augmente, la dette extérieure diminue, c'est-à-dire qu'il existe une relation inverse entre eux.

LES MOTS CLES:

Prix du pétrole, balance extérieure, balance commerciale, taux de change, dette extérieure, réserves de change, économie algérienne.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ - ج
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول أسعار النفط والتوازن الخارجي	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط والتوازن الخارجي	6
المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط والسوق النفطية	6
الفرع الأول: مفهوم سعر النفط	6
الفرع الثاني: السوق النفطي والأطراف الفاعلة فيه	8
الفرع الثالث: أساليب تسعير النفط في السوق العالمية	10
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في أسعار البترول	11
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التوازن الخارجي	14
الفرع الأول: الأسس النظرية لميزان المدفوعات	14
الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري	21
الفرع الثالث: مفاهيم عامة حول سعر الصرف	23
الفرع الرابع: احتياطي الصرف	26
الفرع الخامس:الدين الخارجي	29

المبحث الثاني: الدراسات السابقة	31
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	31
الفرع الأول: الدراسات بالغة العربية	31
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:	33
المطلب الثاني:أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	33
الفرع الأول : أوجه التشابه	33
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف	33
المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي في الجزائر في الفترة2010 – 2019	
تمهيد	37
المبحث الأول: تطور أسعار النفط ومؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	38
المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	38
المطلب الثاني: تطور متغيرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	40
الفرع الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر(2010-2019)	40
الفرع الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة2010-2019	46
الفرع الثالث: تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	47
الفرع الرابع: تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	49
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي خلال الفترة 2010-2019	50
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر 2010-2019	50
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف و احتياطي الصرف و الدين الخارجي	58
الفرع الأول أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010_2019	58

الفرع الثاني: أثر تقلبات النفط على احتياطي الصرف في الجزائر	61
الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي في الجزائر	64
خلاصة الفصل	67
خاتمة عامة	69
قائمة المراجع	74

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

يعد النفط من الموارد الإستراتيجية والمواد الحيوية الأساسية والهامة للصناعة والتجارة الدولية، كونه المصدر الرئيسي للطاقة الأكثر استهلاكا في العالم، ومادة أساسية في مختلف الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية مما أكسبه مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخارطة الاقتصادية العالمية.

والجزائر تعتبر دولة نفطية بامتياز بالنظر لحجم صادراتها وواردتها واحتياطاتها من هذا المورد الهام، وبالتالي فهو يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، من خلال استغلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها؛لكن التذبذب في أسعار البترول يشكل أكبر خطر على اقتصاديات دول العالم عامة والجزائر خاصة من خلال التأثير على حجم العائدات النفطية، وهذا ما يعود سلبا على التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال مؤشراته من ميزان التجاري، ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف وسعر الصرف.

ونتيجة للتبعية الشبه كلية للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات لابد من أن التقلبات المستمرة لأسعار النفط في السوق الدولية لها انعكاسات على التوازن الاقتصادي الخارجي للجزائر،ومن هنا تبرز لنا بوضوح الإشكالية التي نطرحها في هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف يؤثر انعكاس تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2010_2019) ؟

ومن أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المكانة التي يحتلها النفط في الاقتصاديات العالمية؟؛
- ماهي العوامل المحددة لأسعار النفط؟؛
- كيف كان تطورواقع عناصر التوازن الخارجي في الجزائرفي الفترة 2010-2019؟
- ماهي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019؟

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- يتحدد سعر البترول نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في الأسواق العالمية.
- تميزت عناصر التوازن الخارجي للجزائر بالاستقرار خلال الفترة 2010-2019.
- لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية انعكاس كبير على توازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (2010-2019).

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أهم أسباب اختيار الموضوع إلى:

- كونه ضمن إطار التخصص.
- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على القطاع الخارجي في الجزائر علما أن هذه الأخيرة تعتمد اعتمادا مطلقا على ما تجنيه من قطاع المحروقات.
- رغم وجود دراسات وأبحاث سابقة إلا أن هذا القطاع لازال يجذب اهتمام الباحثين لما يتميز به من تنوع وعدم الاستقرار.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم القضايا محط الاهتمام لدى دول العالم والجزائر خاصة، كما يشخص هذا الموضوع الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري وما يمكن تنميته مستقبلا، وذلك من خلال وضع استراتيجيات واضحة لتجنب تأثير تقلبات أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ومن بينها تآكل احتياطات النفط والعودة للمديونية الخارجية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية قطاع المحروقات في العالم والجزائر خاصة.
- تحديد أهم أسباب تقلبات أسعار البترول وآثارها على الاقتصاديات الريعية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة.

- وضع حلول على المدى القريب والبعيد للاقتصاد الجزائري للتقليل من التبعية للبترول.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري، من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل مفصل الذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين أسعار النفط والتوازن الخارجي، ومنهج دراسة حالة الجزائر.

هيكل الدراسة:

حتى يتم الإجابة على هذا الموضوع بشكل مفصل ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول سنحاول إعطاء لمحة حول أسعار النفط، وبعض المفاهيم عن السوق النفطية وأهم محدداته وأساليب تسعيره، ومحددات التوازن الخارجي، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التطبيقية.
- أما الفصل الثاني نخصصه إلى دراسة حالة الجزائر تحت عنوان انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة2010-2019، وذالك بإبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري وسعر الصرف واحتياطي الصرف والمديونية الخارجية وكذا ميزان المدفوعات للجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

تستحوذ السوق البترولية العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، لكن رغم هذا الاهتمام العالمي على هذه المادة للحفاظ على استقرار السوق النفطية، إلا أن أسعاره عرفت تقلبات حادة وتحولات جذرية في الأسواق العالمية.

تأثر تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على مختلف التوازنات الخارجية للدول المستهلكة، مما ينعكس بشكل حاسم في اقتصاديات الدول المنتجة له.

وفي هذا الفصل سنحاول إعطاء بعض المفاهيم عن أسعار النفط، وكذا السوق النفطية، ونتطرق فيه أيضا إلى إعطاء بعض التعريفات عن بعض مكونات التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، أسعار الصرف، احتياطي الصرف، الدين الخارجي).

ونحاول أيضا التطرق إلى بعض الدراسات السابقة وإعطاء بعض أوجه الاختلاف، وكذا أوجه التشابه بينها وبين الدراسة التي سلطنا الضوء عليها.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط والسوق النفطية، التوازن الخارجي.

المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط والتوازن الخارجي

تختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، دون الاستغناء عن مكونات التوازن الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط والسوق النفطية

في هذا المطلب سنحاول إعطاء بعض المفاهيم حول السوق النفطية وأسعار النفط في شكل فروع.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

1. تعريف سعر النفط:

السعر عبارة عن قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو لا يتساوى. أي قد يكون السعر أقل من أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج، فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فأسعار البترول وعلاقتها بقيمة البترول جاءت معبرة ومتأثرة بتلك الظروف وإن كان مقدار تأثر الأسعار وتحديد مستواها ومقدارها متباينا بتلك العوامل والظروف أي مقدار ومستوى أسعار البترول وكيفية تحديدها قد خضعت وتأثرت لقوة فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة.[1]

ويعرف أيضا على أنه:

[1] لخديمي عبد الحميد، **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، 2010-2011، ص ص 12-13.

القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل البترول الخام في الأسواق العالمية للبترول مقدرة بالدولار الأمريكي، ويبلغ الحجم القياسي لبرميل البترول في الأسواق العالمية (158.98) لترا من مادة البترول الخام، ويعادل هذا الحجم (42) غالونا أمريكيا.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر النفط على أنه القيمة المعطاة لحجم قياسي لبرميل النفط في الأسواق العالمية معبرا عنها بعدد معين من النقد.

2. أنواع أسعار النفط: تنقسم أسعار النفط إلى:[2]

–السعر الفوري: هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2–3أسابيع، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا ، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

–السعر الرسمي: وهو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية. يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط.

–السعر الاسمي: وهو القيمة النقدية لبرميل النفط معبرا عنها بالدولار خلال لحظة زمنية معينة، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها.

–السعر الحقيقي: هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، ويتم حسابها حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير العوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس، ونشير إلى أن السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات النفطية.

---

[1] خطاب عمران صالح الضامن، **أثر تقلبات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد العراقي خلال المدة –2004 2016**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، عام 2018، ص23.

[2] زاوي عبير، مخفي أمين، **أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال(2010–2016)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد8/ العدد15 مكرر(ديسمبر2018)، ص 158.

الفرع الثاني: السوق النفطي والأطراف الفاعلة فيه

1.تعريف السوق النفطية:

يمكن تعريف السوق النفطية على أنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى.[1]

2.خصائص الأسواق النفطية :

يتميز سوق النفط لمجموعة من الخصائص نوجزها فيما بلي:[2]

- **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية.
- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرت في فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكننا التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكيف تقتضي بعض الوقت. كما حصل في عام 1973-1974 ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.

كما أنها تتميز بخصائص مهمة تتمثل في:

- **أنها سوق أكثر تنافسية:** حيث تتميز بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات

---

[1] المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر، **تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر(دراسة قياسية 1990-2016)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 2، العدد 36، ص 253.

[2] سمية مكرم، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009 ، ص.92-93.

- **أنها سوق شفافة:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل الليل المخاطرة الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- **أنها سوق غير مستقرة** : يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا الاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب .

في الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا، كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية.

3. الأطراف الفاعلة في السوق النفطية:

تتكون السوق العالمية للنفط من أربعة أطراف رئيسية، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية النفط تتغير نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية و مؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

- **شركات النفط العالمية:** شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها.

وتعرف بشركات النفط الكبرى لأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمن المتحدة للتجارة والتنمية UNCATAD لأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وينطبق هذا على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا. وكان أول ظهور لها سنة1870 من طرف الأمريكي روكفلر الذي قام بتشكيل أول شركات النفط في تلك الفترة والتي أطلق عليها إسم شركة ستاندار أويل.[1]

- **منظمة الدول المصدرة النفط OPEC:**

[1] سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، خوارزم العلمية، جدة-المملكة العربية السعودية، 2014 ص 339-341.

تعد المنظمة من أهم المنظمات الدولية كون الدول المنظمة لها من أكبر الدول المنتجة النفط على المستوى العالمي، تأسست المنظمة بموجب الاجتماع المنعقد هلال الفترة 10-14سبتمبر 1960 لمدينة بغداد العراقية وذلك من قبل خمسة دول منتجة ومصدرة للنفط وهي :العراق، الكويت، إيران، السعودية، فنزويلا.

ومن العوامل التي كانت دافعة لتأسيس هذه المنظمة مواجهة التخفيضات المذكورة في أسعار النفط العام التي كانت تؤثر في مداخلها النفطية من جهة وحاجة هذه الدول الجهاز يتفاوض نيابة عنها مع مختلف الأطراف الأخرى، وقد نجحت منظمة الأوبك في إيقاف التدهور المتعمد في أسعار النفط الخام الاسمية من جهة أخرى.[1]

- **منظمة الدول العربية المصدرة للنفط الأوابك : OAPEC**

سعيا من الدول العربية للحفاظ على الثروة النفطية واستثمارها في تحقيق التنمية باعتبارها مصدر رئيسي لدخل هذه الدول و تحقيق التعاون بينها في مجال الصناعة النفطية قامت هذه الدول بإنشاء منظمة متخصصة في المجال النفطي ذات طابع دولي تحت مسمى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط؛ وهي منظمة ذات طابع عربي بحت تربط بين أعضاء هذه المنظمة روابط الدين و اللغة فضلا عن العامل الاقتصادي الهام وهو النفط .

تم إنشاؤها في جانفي 1968 بمبادرة ثلاث دول ليبيا،الكويت، السعودية وتم الاتفاق على أن يكون الكويت نقرا لها ، وكان الشرط الأساسي للانضمام لها أن يكون النفط هو المصدرة الرئيسي للدخل الوطني للبلد ، لكن عدل فيما بعد ليصبح أن يكون النفط مصدرا هاما لدخله الوطني.[2]

الفرع الثالث: أساليب تسعير النفط في السوق العالمية

يتم تسعير النفط في السوق العالمية بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والقواعد أهمها:

1. قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك:

[1] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة للحصول علة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2015،2-2016، ص 28-29.

[2] سيد فتحي احمد الخولي، **مرجع سابق**، ص340.

ضلت الولايات الأمريكية مسيطرة على إنتاج وتصدير النفط في العالم حتى الحرب العالمية الثانية حيث كانت تحدد أسعار النفط في هذه الفترة بالأسعار المعمول عليها في خليج المكسيك، نتج هذا النظام عن اتفاق شركات كبرى نفطية كشركة ستاندر أويل نيوجرسي ، وشركة روايال داتش وشركة شل في سنة 1936. بسعر معلن قدر 1 دولار و9 سنتات للبرميل الواحد من النفط الخام الأمريكي.

ويقصد بنظام نقطة الأساس الوحيدة أن السعر العالمي للنفط الخام يحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك مضاف إليه كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم.

2. نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك:

أدى الارتفاع الغير مبرر لأسعار النفط خلال الحرب العالمية الثانية إلى انتباه البحرية البريطانية التي شكلت ضغط على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة للتسعير وهنا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة.

واتخذت نقطة (عابدان) في إيران بنفس السعر المطبق في خليج المكسيك وبعدها بفترة قصيرة طالب الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ نقطة (رأس تنورة) في السعودية لتحديد سعر الأساس بنفس مستوى السعر في الخليج المكسيكي خدمة لمصالحها .[1]

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في أسعار البترول

تعرف السوق النفطية العلمية تغيرات عديدة على مستوى الأسعار خلال قدرات زمنية متعاقدة وهذا راجع لعدة عوامل فيما يلي نذكر بعض العناصر المحددة لأسعار النفط:

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على جانب العرض النفطي: وتتمثل في:

أ – الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام:

يتفق الجميع على وجود علاقة وثيقة بين الكلفة الحدية لاستخراج النفط وسعر النفط في السوق الدولية ففي وجود الطلب الثابت نسبيا على النفط يتم استخراج النفط من الآبار ذات الكلفة الحدية المنخفضة ومع تزايد الطلب العالمي على النفط يتم اللجوء إلى الآبار ذات كلفة حدية أكبر،

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص89-90 .

بمراعاة نسبة النفط المستخرج قياسا بالاحتياطي للبئر النفطي هذا حتى لا يتم استنزاف احتياطي البئر والتقليل من عمره.

إن منطق تدبية التكاليف وبالتالي تعظيم الأرباح من خلال تعظيم الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار الاسمية للنفط ساد قبل الصدمة الأولى 1973. بعد الصدمة تم تضييق هذه الفجوة. فإن تزايد الطلب على النفط ساهم في إعادة التوازن السوق النفطية كما أن الشركات لم تقيد العرض بل قامت بزيادة العرض وهذا ما خلق تناقض بين بعض الأطروحات التي ترى بأن المنتجون والمستهلكون هم من يتحكمون بالإنتاج والواقع الحالي الذي بشر إلى أن (الشركات الاحتكارية) هو نفسه المستهلك (النظام الرأسمالي) .

ب – التنظيم المستورد وتدهور القوة الشرائية للدولار:

تتمثل قنوات التنظيم المستورد :

-إذا كان العائد المتأتي من السلع المصدرة غير متناسب مع العائد المتأتي من السلع المستوردة؛

-عدم استقرار أسعار المنتجات الأولية المصدرة من طرف الدول النامية كنتيجة للاحتكارات؛

-الأزمات التي تخلق ركود اقتصادي بإصابتها بموازين المدفوعات التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف.[1]

– توسع معدلات التضخم نتيجة للتعويم الذي يخلق تقلبات في أسعار الصرف للعملات الرئيسية.

ج– احتياطات النفط العالمية: الاحتياطي النفطي هو كمية وحجم المخزون في باطن الأرض ويصنف إلى:

– **الاحتياطات المؤكدة:** هي تلك الكميات من النفط المكتشفة بواسطة تحاليل جيولوجية وبيانات هندسية يمكن تقديرها بدرجة معقولة من التأكد ليتم استخراجها في تاريخ معين من خزان معين.

– **الاحتياطات الغير مؤكدة:** هي تلك الكميات من النفط المكتشفة بواسطة تحاليل جيولوجية وبيانات هندسية لكن بسبب ظروف تنظيمية يتعذر تصنيفها مؤكدة ومن بين هذه الظروف مثلا:

[1] توفيق عباس عبد عون، **أسعار النفط في السوق الدولية /أبعادها مضامينها الاقتصادية**، مجلة كربلاء العلمية، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد السادس، العدد الرابع،2007.

التطورات التكنولوجية، التحسينات المستقبلية الممكنة في الظروف الاقتصادية ويمكن تصنيف الاحتياطات الغير مؤكدة إلى:

- **الاحتياطات المحتملة:** هي تلك الاحتياطات الغير مؤكدة القابلة للاستخراج حسب البيانات وهنا يجب أن تكون نسبة الاحتمال 50%
- **الاحتياطات الممكنة:** هي تلك الاحتياطات الغير مؤكدة التي يكون احتمال استخراجها أقل من الاحتياطات المحتملة أي بنسبة 10%

د – مقدار الطلب على النفط: قد يكون الطلب النفطي كبير أو متوسط أو صغير وقد يكون متزايد بصورة مضطربة أو مستقرة أو قد يكون متناقص لذا فهو من العوامل المؤثرة على العرض فالعلاقة بين العرض والطلب هي علاقة طردية أي كلما كان الطلب كبيرا كان تأثيره إيجابي على تطور السلعة النفطية والعكس.

و – سعر السلع البديلة: أخذ النفط مكانة هامة في السنوات الفارطة نظرا لتكاليف وطرق استخراجه مكلفة مقارنة بالمصادر الأخرى آن ذاك كالفحم لكن مع ظهور الأزمات النفطية سعت الدول إلى إيجاد البديل من مصادر الطاقة كالطاقة الشمسية والذرة كمنافس للنفط[1].

2– العوامل المؤثرة على جانب الطلب النفطي: وتتمثل في:

أ – مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي:

يعد الطلب العالمي على النفط مؤشر لمستوى التقدم الاقتصادي الذي وصل إليه العالم باعتباره عنصر في العملية الإنتاجية ويعتمد عليه في تطوير اقتصاديات العديد من الدول، كما أن زيادة النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي والعكس.

ب – سعر النفط الخام: يعد السعر من العوامل المؤثرة في الطلب على النفط، بحيث أن الانخفاض في سعر النفط يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليه والعكس صحيح.

جـــ – الاستقرار السياسي العالمي: يؤثر الاستقرار السياسي بشكل كبير على حجم الطلب على النفط كون أن الاضطرابات والحروب يسبب تقلص في الإمدادات النفطية وبالتالي تسعى الدول

[1] يزب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة (1970–2014)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2017- 2018 ص ص 26- 27 – 29.

المستهلكة للحصول عليه بأي سعر كان تخوفا من نقص الإمدادات التي تؤثر على اقتصاديات الدول.[1]

د – المناخ: يعد المناخ من العناصر المؤثرة على الطلب النفطي وذلك باختلاف الفصول التي تتبدل خلالها درجات الحرارة التي قد تؤدي إلى كوارث طبيعية وهذه الأخيرة تأثر بدرجة كبيرة على عرض النفط والطلب عليه مثال ذلك الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى في 2005 مؤدية إلى توقف مصانع التكرير وبالتالي التأثير على العرض النفطي الذي أثر على الطلب كذلك في فصل الشتاء يزيد الطلب على المشتقات النفطية كوقود التدفئة.

و – النمو السكاني: صحيح أن النمو السكاني ليس عام أساسي في التأثر على النفط لكن تجدر الإشارة إلى أنه وبزيادة النمو السكاني يزداد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر في وبالتالي زيادة الطلب على النفط وأكبر مثال على ذلك الصين.[2]

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التوازن الخارجي

في هذا المطلب سنتطرق إلى مكونات التوازن الخارجي من ميزان مدفوعات، و ميزان تجاري وسعر الصرف، واحتياطي الصرف، وكذا إلى الدين الخارجي.

الفرع الأول: الأسس النظرية لميزان المدفوعات

1. تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة الغير المقيمين بها ويكون هذه الفترة محددة في العادة تحدد بنسبة.

أما صندوق النقد الدولي فيرى أنه عبارة عن سجل ذو قيد مزدوج يتناول إحصائيات لفترة زمنية محددة نسبة لقيمة أصول دولة ما المتغيرة بسبب تعاملها مع بقية الدول.[3]

---

[1] أبي عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد1، ص334.

[2] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة(1986 – 2008)**، مذكرة ماجستير، تخصص نفوذ ومالية، جامعة الشلف، 2008، ص 72.

[3] –بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2014**، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 – 2017، ص3.

. أهمية ميزان المدفوعات:

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية في شكل ميزان المدفوعات أمر مهم يعطي دفعة لأي اقتصاد وطني وذلك راجع للأسباب التالية: [1]

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يوضح مدى قوة الاقتصاد الوطني وموقعة بين الاقتصاديات الدولية ومدى تكيفه مع المتغيرات الخاصة بها.
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب وعرض العملات الأجنبية وبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وبالتالي معرفة مدى التطور الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- يساعد ميزان المدفوعات السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكل الجامع، مثلا عند وضع السياسات المالية والنقدية، لهذا تستفيد البنوك والمؤسسات والأشخاص من المعلومات المدونة فيه ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
- تقيس المعاملات الاقتصادية الموقف الاقتصادي الدولي للبلد فهي توضح مدى اندماجه في الاقتصاد الدولي.

3. عناصر ميزان المدفوعات:

مع تطور المعاملات الاقتصادية لأي بلد مع بقية العالم الخارجي وتشعب هذه المعاملات أصبح من الضروري وضعها وفق بيان موجز، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي:

أ- الحساب الجاري: ويشمل جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتألف من عنصرين:

- **الميزان التجاري** (ميزان ذي التجارة المنظورة) :يعبر عن تجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب، تقيم الصادرات عادة على أساس القيمة الدولية (FOB) (قيمة البضاعة على ظهر السفينة) أما الواردات فتقيم على أساس القيمة الدولية (CIF) (قيمة البضاعة في ميناء

[1] خالد حسن مرزوق، **ميزان المدفوعات**، محاضرات قسم العلوم المالية والصرفية، كلية لإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2013/01/25، بتوقيت 34 :11 نقلا عن الرابط:
http://www.uobabylon.edu.iq.

الوصول الأسبق FMI غالبا ما يوصي بأن تقيم الصادرات والواردات على أساس FOB لكي يسهل التمييز بين قيمة البضاعة الأصلية والخدمات المرافقة لهما عبر الحدود الدولية (كالنقل والتأمين) .

– ميزان الخدمات (ميزان التجارة الغير منظورة):

تسجل به جميع الصادرات والواردات من الخدمات كخدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات المالية ....إلخ.

ب– حساب التحويلات من طرف واحد: يتعلق بالمبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل مثل الهبات، المنح، والهدايا ، المساعدات وأي تحويلات أخرى لا ترد مثل تحويلات العاملين في الخارج سواء كانت تحويلات في شكل سلعة أو خدمة.

ج– حساب رأس المال: ويرتكز على العمليات التي تمثل تغيرات في مراكز الدائنية والمديونية للدولة وينقسم إلى نوعين:

- **رؤوس الأموال طويلة الأجل:** وهي التي تتجاوز مدة بقائها السنة كالقرض طويل الأجل، والاستثمارات المباشرة، الأوراق المالية(**أسهم وسندات**).

- **رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** هي التي لا تتجاوز مدة بقائها السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل...إلخ، وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل وتعد هذه الأشكال من التمويلات الرأسمالية أو دينا للدولة على الخارج أو العكس.

د– ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:

يتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية في حالة وجود عمر في ميزان المدفوعات بتسوية الدولة بتصدير الذهب إلى الخارج وفي حال وجود فائض تقوم بشراء كمية من الذهب من الخارج، والذهب والنقد الأجنبي يحتفظ بهما البنك المركزي أو السلطات القديمة كغطاء أو احتياطي، ولهذا الميزان جانب دائن وآخر مدين تقيد فيه حركة الذهب والنقد الأجنبي .

ه– فترة السهو والخطأ:

تستخدم هذه الفقرة لتسوية الجانب المدين مع الجانب الدائن (تسوية ميزان المدفوعات) وتستخدم في الحالات التالية:[1]

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار الصرف؛
- قد تؤدي ضروريات الأمن القومي إلى عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية من أسلحة وعتاد وبالتالي يتم إدراجها بفقرة السهو والخطأ .

[1] خالد حسن مرزوق مرجع سابق، ص L8.

4. توازن واختلال ميزان المدفوعات:

يحدث الخلل في ميزان المدفوعات على مستوى نوعان من المعاملات أولها عبارة عن بنود إضافية تؤدي إلى زيادة الإيرادات للنفط والثانية هي بنود نقص لأنها تنتج عن المدفوعات الخارجية هذا الخلل يحدث نتيجة عدم توازن هذين النوعين سواء بعجز أو بفائض.

أ- الاختلال في ميزان المدفوعات:

يتعرض ميزان المدفوعات إلى مجموعة من الاختلالات: [1]

- **الاختلال العارض:**

هو الذي ينجم عن حدث عارض كالعجز الذي يحصل في الدولة الزراعية كنتيجة لإصابة محمول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال مخلفا بذلك اختلال سالب في ميزان الجاري نتيجة لانخفاض التحصيلات من العملة الأجنبية كما قد يؤدي الحدث العارض إلى اختلال إيجابي في الميزان التجاري ففي حالة الحروب مثلا تزيد الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات.

- **الاختلال الموسمي:**

يتوقف هذا النوع على المدة المعتمدة عند النصر لميزان المدفوعات، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس، ويظهر في الدول الزراعية ، ففي موسم تصدير المحاصيل تحقق فائض في المعاملات مع الخارج أما في آخر العام فيتحول إلى عجز كما أنه من الممكن أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

- **الاختلال الدوري:**

في النظام الرأسمالي تحدث عادة نوبات رواج وكساد وبالتالي يحقق ميزان المدفوعات تارة فائض وتارة عاجز وهذا ما يطلق عليه الاختلال الدوري (الدورة الاقتصادية).

---

[1] منصوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970- 2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012 – 2013، ص ص 31 ،32، 33.

وتنتقل هذه التقلبات الدورية من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية ففي حالة حدوث رواج في إحدى الدول تزيد الإيرادات من دولة إلى أخرى وبالتالي زيادة الإنتاج والتوصيف في الدول المنتجة لهذه السلع مما ينعكس أثره على مدفوعاتها والعكس في حالة الكساد.

- **الاختلال النقدي:**

يمكن القول أن هناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بدولة أخرى وهذا يخلف في ميزان المدفوعات يسمى بالاختلال النقدي.

- **الاختلال ألاتجاهي (طويل الأمد):**

يظهر هذا الاختلال بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو في هذه الحالة تزداد الواردات بزيادات كبيرة نتيجة الطلب المستمر على السلع التي تحتاجها الدولة للنمو الاقتصادي في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة هنا تلتجئ الدولة إلى الاقتراض من الخارج بسبب الفجوة.

5- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك عدة طرق لعلاج الاختلال من بينها: [1]

- يمكن تشجيع الصادرات بتخفيض أسعار السلع المصدرة عن طريق تقليل الإنتاج وتخفيض الرسوم ومنح الإعانات للمنتجين.
- تقليل الطلب على السلع والخدمات الأجنبية عن طريق تقليل حجم العملة الوطنية المتداولة هذا ما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار المحلية وخفض الطلب على الواردات وزيادة الطلب على الصادرات.

تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ويتم ذلك من خلال زيادة الصادرات إضافة إلى وجود جهاز إنتاجي كفى مواكب للتطور في الطلب الخارجي كذلك تحديد حجم وقيمة الواردات مقارنة الصادرات.

[1] ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013 ، ص ص 46 ،47.

ب- التوازن في ميزان المدفوعات

1-التوازن عن طريق السياسة المالية والنقدية:

تعتبر السياسة المالية والنقدية من بين أهم السياسات المستعملة من طرف الدول لإعادة التوازن والقضاء على الإختلال.

1-1: السياسة النقدية: السياسة النقدية هي السياسة المرتبطة بالنقود و الجهاز المصرفي وتمثل الإجراءات و الأدوات التي تؤثر في عرض النقود وإدارة حجم الإئتمان وشروطه ةالبنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة.[1]

حيث يقوم البنك المركزي بضخ المزيد من النقود وتسهيل الحصول على الإئتمان فيرتفع مستوى التشغيل والعمالة داخل المجتمع ويرتفع الطلب بشكل عام ويكون دلك في أوقات الكساد. وتعمل السياسة النقدية بصورة رئيسية عن طريق التحكم يدرجة كبيرة في عرض النقود داخل الدولة.

1-2: السياسة المالية:

تعرف السياية المالية بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برنامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، النالة والإدخار، الإستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب اللآثار الغير مرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الافتصادبة.

حيث تساهم في السيطرة غلى التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب.[2]

[1] نزار سعد الدين، إبراهيم قطف، **الإقتصاد الكلي**، الحامد، عمان، 2006، ص 288.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة دوكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 246.

الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري

مفهوم الميزان التجاري:

يقصد بالميزان التجاري الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات الدولية من السلع والخدمات يساعد على نمو الاقتصاد في حال كان الفرق بينهما موجبا وينقص من نموه إذا كان الفرق بينهما سالبا ويعتبر ميزان المدفوعات من أهم أجزاء ميزان المدفوعات .[1]

- الميزان التجاري هو قيمة الصادرات ناقص الواردات . تقوم الاحصائيلت بجمع كل صادرات الدولة ثم تطرحها من إجمالي قيمة الواردات. لذلك إذا قامت الدولة بالتصدير أكثر من الاستيراد فإن الميوان التجاري يعتبر إيجابيا ، وهذا ما يعرف بالفائض التجاري. وعكس ذلك بعرف بأنه عجز تجاري وذلك عندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات. [2]

2. أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى: [3]

- **الميزان التجاري السلعي:(ميزان التجارة المنظورة)**: ويشمل السلع والخدمات ذات الشكل المادي الملموس ويمكن القول أنها مجموع الصادرات والواردات من السلع المادية المارة عبر الحدود الجمركية.

- **الميزان التجاري الخدمي: (ميزان التجارة غير المنظورة)**: ويعبر عن مختلف الخدمات المتبادلة بين الدول كالنقل والتأمين والسياحة...إلخ.

[1] حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990–2014**، أطروحة دوكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و أسولق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 111.

[2] سوميت ديساي، جورج باكلي ، **كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد**، المنهل، 2013، ص116.

[3] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2011 – 2012، ص 97.

3. أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تختلف أسباب اختلال الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها نذكر منها الأسباب الاقتصادية والغير اقتصادية، والتي نوجزها فيما يلي[1]

أ- الأسباب الاقتصادية:

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة:** إذا تم وضع تقييم خاطئ لسعر صرف العملة فإن هذا يؤدي إلى خلل في الميزان التجاري ففي حال كان سعر صرف عملة دولة ما أكثر من قيمتها الحقيقية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وبالتالي انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع فهذا ما يخلق اختلال في الميزان التجاري للدولة أما في حالة تحديد سعر صرف عملة دولة ما بأقل من قيمتها الحقيقية فإن هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث خلل.
- **أسباب هيكلته:** هي عبارة عن أسباب متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني منها هيكل التجارة الخارجية وهذا ما ينطبق على الدول النامية التي تعتمد اقتصاد بكاملها على سلعة أو سلعتين حيث تتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الخارج.
- **أسباب دورية:** تحدد هذه الأسباب حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومن بين هذه الأسباب:

- الأزمات الاقتصادية المتكررة تمس هذه الأزمات الدول الرأسمالية المتقدمة وتنعكس على الدول النامية لتأثر على صادراتها باعتبار أن أسواق الدول النامية هي أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
- تغيرات أدوات المستهلكين داخليا وخارجيا التي تأثر على ظروف العرض والطلب وبالتالي التأثير على هيكل التجارة الخارجية.
- العوائق الخارجية التي قد تعيق حرية التجارة كالتعريقة الجمركية وهذا ما دفع بالدول إلى إنشاء تكتلات اقتصادية للتحقق منها.

ب- عوامل غير اقتصادية: متمثلة في:

[1] دوحة سلمئ، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دوكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 122-121.

-عوامل طبيعية

-التقدم التكنولوجي

- الظروف السياسية

- النمو الديمغرافي

حلول لعلاج الاختلال في ميزان التجاري: [1]

توجد مجموعة من عناصر الأرصدة الرسمية في علاج وضعيات ميزان التجاري

1. عناصر مشروطة:

- حق السحب غير تلقائي والمشروط على الصندوق النقدي.
- حقوق السحب الخاصة حسب درجة مسلهمتها التمويلية.

2. عناصر غير مشروطة:

- الأرصدة الزمنية الرسمية التي تقبلها الدولة.
- القطع الأجنبي القابل للتحويل.
- حقوق السحب التلقائية على الصندوق النقدي الدولي.

الفرع الثالث: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف:

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.[2]

وعرف أيضا بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية. كما يمكن التعبير عنه أيضا بأنه : سعر وجدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية.[3]

2. صيغ سعر الصرف:

[1] الأخضر أبو علاء عزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري العلمية، 2018، ص 262.

[2] سلايمية ظريفة، **محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر. 2016-2017، ص 5.

[3] عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، 2017، ص 5.

توجد أربع صيغ لسعر الصرف وهي:

– **سعر الصرف الاسمي**: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن تبادلها مع عملة بلد أخر، حيث يتم تبادل العملات أو عمليات بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات ونستطيع القول أنه يوجد سعر الصرف رسمي يكون أساس المبادلات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الخاص بالأسواق الموازية . ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما طبقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة معينة كما يمكن لهذا السعر أن يتغير حسب تغير طلبه وعرضه أو بسبب نظام الصرف المعتمد في البلد، كما أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.

– **سعر الصرف الحقيقي**: هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذا هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الاقتصاديين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم.[1]

– **سعر الصرف الفعلي الاسمي** :

وهو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل اثنين أو أكثر من العملات. ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي سنة 1970 من قبل Hirsch وHggins والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل.

– **سعر الصرف الفعلي الحفقيقي**:

وهو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية، ولذلك فحسابه يحتاج إلى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول نحل الاهتمام، بحيث تم تحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.[2]

سعر الصرف الاسمي الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.[3]

---

[1] علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2015 2016، ص 18.

[2] سلايمية ظريفة، **محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف**، مرجع سابق، ص 7-8.

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص52.

3. أنواع أسعار الصرف:

هناك نوعين من أسعار الصرف إذا أخذنا تاريخ استلام المشتري للصرف الأجنبي هما: [1]

- **سعر الصرف العاجل (الحاضر)**: هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تكون عملية دفع وتسليم العمليتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق.وميزة هذا النوع من سعر الصرف التغير المستمر وفقا لعرض العملات و الطلب عليها.
- **سعر الصرف الأجل** :هو السعر المحدد لبيع أو شراء عملية ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويحدد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة مثلا: يستطيع أحد الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع البنك لشراء 2000 يورو تسلم بعد ستة أشهر من اليوم بسعر 1يورو = 15.1 دولار أمريكي و لم تتم عملية دفع العملة وقت التوقيع، وبعد مرور ستة أشهر يحصل هذا المتعامل على 2000 يورو مقابل 2150 دولار بغض النظر عن ماهية سعر اليورور في ذلك الوقت.

4. محددات سعر الصرف:

يمكن النظر إلى الصرف الأجنبي كسلعة ومن المعروف أن سعر السلعة يتحدد بعاملين هما (العرض والطلب): [2]

– **الطلب على الصرف الأجنبي**: يتضح الطلب على الصرف الأجنبي باختلاف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف .وهناك علاقة عكسية بين الصرف والكمية المطلوبة منه، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أصبحت الواردات أكثر تكلفة ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية أما في حالة انخفاض سعر الصرف تصبح تكلفة الواردات أقل ومن ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية.

– **العرض من الصرف الأجنبي** : يمثل العرض الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف لمختلفة باقتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات

[1] علاء الدين عماري ، مرجع سابق، ص.20

[2] مجيد علي حسين، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003، ص 382-383.

الدول من السلع والخدمـــات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادهـــــا، وكذلك تعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة . ويلاحظ أن هناك عالقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وبين الكميـــــة المعروضة منه، بحيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى، وهكذا تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى وبذلك يطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب ، وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي.

الفرع الرابع: احتياطي الصرف

يحتل احتياطي الصرف الأجنبي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال استغلاله من طرف السلطات النقدية في تمويل الاختلال في المدفوعات الأجنبية و السيطرة علي التوازنات المالية الداخلية و الخارجية.

1. مفهوم احتياطي الصرف:

يعرفها الاقتصادي « Heller »سنة 1966على أنها عبارة عن وسائل دفع دولية تتميز بخاصيتين هما:[1]

- تتمتع بالقبول من كل المتعاملين الخارجيين.
- التعبير عن قيمتها يتم بوحدات نقدية أجنبية معروفة دوليا.

من خلال ما توصل إليه « Heller » في تحديده لمفهوم احتياطات الصرف الأجنبية و ارتباطها بميزة القبول العام إضافتا لكونها أصول بالعملات الأجنبية، فان تركيبة الاحتياطات الموجودة بحوزة السلطات النقدية والخاضع لسيطرتها تتضمن الأصول الاحتياطية التالية:

- الحيازة الرسمية على الذهب النقدي.
- العملات الأجنبية القابلة للتحويل (القوية).

[1] بلقيوس عبد القادر و زايري بالقاسم، **أثر تعقيم الأصول الاحتياطية من الصرف الأجنبي على سياسة التوسع النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005ـــ- 2015**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 العدد 19، 2018، ص236.

التعريف الشخصي:

يعد احتياطي الصرف الأجنبي مجموع الودائع والسندات من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك المركزية، والسلطات النقدية من اجل دعم العملة ودفع الديون المستحقة على الدولة.

2. مكونات احتياطات الصرف:

تعتبر كافة الأصول المالية ووسائل الدفع المقبولة في تسوية المدفوعات الدولية عبارة عن احتياطات صرف أجنبي، وهي تسمح بإزالة العجز على مستوى ميزان المدفوعات لبلد ما.

ومع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية تطورت مكونات احتياطات الصرف الأجنبي ففي ضل نضام قاعدة الذهب، كان حجم السيولة الدولية يتوقف على كمية الذهب النقدي المتاحة،وغم عدم اتفاق الاقتصاديين على تحديد العناصر التي تكون احتياطات الصرف الأجنبي إلا أنه يمكن تمييز أربعة عناصر رئيسية كالتالي: [1]

- **الذهب النقدي:**

تكمن أهمية الذهب في انه السلعة الوحيدة القادرة على معايشة الأزمات والحروب لذا تعززت حصة الذهب في تشكيلة الاحتياطات الدولية كإجراء احتياطي للحماية من تقلبات أسعار الصرف.

– وحدات حقوق السحب الخاصة :

حقوق السحب الخاصة هي عبارة عن وحدات نقدية حسابية تمنح الحائز عليها حق الحصول على عملات قابلة للتحويل هدا من موارد الدول الأعضاء في الصندوق ذات الاحتياطات الجيدة.

- **العملات الأجنبية القابلة للتحويل (الإرتكازية):**

هي العملات الوطنية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية حيث تمثل أرصدة العالم من العملات الارتكازية المصدر الأول لزيادة الاحتياطات السائلة و من بين هذه العملات نجد الدولار الأمريكي ،الأورو الأوربي ،الجنيه الإسترليني ، الين الياباني، الفرنك السويسري.

3. محددات الطلب علي احتياطي الصرف الأجنبي:

[1] بالقيسوم عبد القادر ، زايري بالقاسم ، **مرجع سابق**، ص47.

إن المعطيات الاقتصادية والظروف الدولية تعتبر أساس تحديد حاجة وضرورة الطلب على الاحتياطات الأجنبية، وفيما يلي سنذكر أهم محددات الطلب عبئ احتياطي الصرف الاجنبي: [1]

- **الصادرات :**

إن الصادرات هي المصدر الرئيسي لعملية تراكم الاحتياطات وهنا تلعب التجارة الخارجية دورا هاما، وفيما إذا ترتب عن زيادة الصادرات زيادة في الواردات فإن هذا سيستنفذ قدرا من الاحتياطات لهذا يأخذ بعين الاعتبار في هذه الحالات معدل نمو الصادرات والواردات ففي بعض الأحيان الصادرات تأثر سلبا على الاحتياطات، وهذا ما يسمي أثر الاستيراد للصادرات على الاحتياطات ،فقد تتسبب حركة بطيئة للصادرات في حركة واسعة للواردات وهذا ما يسبب خلل في ميزان المدفوعات و مثال ذالك الدول النامية التي تتميز صادراتها بالتذبذب عكس الدول المتقدمة التي لا تحتاج احتياطات كبيرة كون صادراتها مستقرة ، وفي حال غياب الاحتياطات تضطر الدولة إلي الضغط على الواردات أو الاقتراض من الخارج أو انتهاج السياسات الأصولية لتقليص العجز.

– الواردات :

توجد علاقة بين الواردات و مستوى الدخل الوطني تسمى **معامل الواردات** تترجم رياضيا بـــ:

$M=m(y)$

M=حجم الواردات

m=معامل الواردات (الميل المتوسط لها)

Y=الدخل الوطني

إن ارتفاع الميل المتوسط للواردات هو دليل على التبعية الاقتصادية للخارج وهو ما تتميز به الدول النامية أي زيادة طلب هذه الدول على الاحتياطات للوفاء بالالتزامات اتجاه العالم الخارجي .

ففي حالة تحسن شرط التبادل ونقصد به ارتفاع أسعار الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار الواردات هذا سيدعم القوة الشرائية لصادرات الدولة و بالتالي تحسن وضعية ميزان المدفوعات و في حالة تدهور شرط التبادل يحدث العكس وهذا ما يستدعي زيادة طلب البلد على الاحتياط.

– حجم الاستثمارات الخارجية:

[1] عباسية نور الدين ، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة العربي بن لمهدي ، أم لبواقي ،2017، ص ص 11، 14.

تتأثر الاحتياطات بحالة الاستثمارات بالخارج و حجم الاستثمارات الأجنبية المتواجدة في بلد ما وما يترتب عليها من دخول وخروج للاوس الأموال و عوائدها وهذا ما يؤثر على ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير على طلب البلد من احتياطي الصرف الأجنبي، فخروج الأموال يؤثر سلبا على الاحتياطات ودخول عوائدها يؤثر إيجابا على الاحتياطات.

- **قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي:**

في حالة قدرة الدولة على الاقتراض من العالم الخارجي فإنها لا تهتم كثيرا بتكوين احتياطات دولية ومثال ذالك مشروع مارشال في أوروبا، لكن من جهة أخري قد يؤدي الاقتراض إلي زيادة عبئ الديون الخارجية فكلما زاد لعبئ كانت الحاجة إلي الاحتياطات أكبر .

– نسبة الاحتياطات الدولية لمواجهة المخاطر:

تواجه الدول العجز المحتمل في ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى تكوين احتياطات دولية وبالتالي فإن القدرة على التنبؤ بالاحتمالات حدوث هذا العجز، ومدى استعداد البلد لمواجهته يؤثران على حجم طلب الدولة على الاحتياطات.

الفرع الخامس: الدين الخارجي:

1. مفهوم الدين الخارجي:

وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية تعريفا للدين الخارجي ينص على أنه:

الدين الإجمالي في تاريخ معين و الذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية و المؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلي غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه.[1]

2. مؤشرات الدين الخارجي:

هناك مؤشرات عديدة لقياس الدين الخارجي سنذكرها فيما يلي: [1]

[1] الغفار فاروق عبد الغفار، **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، باحث في الجمارك المصرية، وزارة المالية، العدد17، السداسي الثاني 2017، ص ص 34-52.

- **متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي:** وهذا المقياس عبارة عن نصيب كل فرد من الدين العام يجب أن يتناسب مع نصيب الفرد من الدين العام مع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويجب أن يكون نصيب الفرد من الدين 50بالمئة من متوسط دخله في السنة.
- **أعباء خدمة الدين الخارجي:** ويبين هذا المؤشر مدى زيادة حجم المديونية و الفوائد المترتبة عليه، فزيادة أعباء خدمة الدين تؤدي إلى الضغط الشديد على النقد الأجنبي، لذالك نجد معظم الدول النامية تعاني من زيادة في أعباء خدمة الدين التي تهدد المستوى المعيشي والتنمية الاقتصادية.
- **نسبة الدين الخارجي على الصادرات:** مؤشر يبين مدى قدرت الحكومة على توفير العملات الأجنبية استنادا إلي حجم الصادرات أي كلما زادت صادرات الدولة كلما زادت العملات الأجنبية و هذا ما يجعل الدولة قادرة على تسدد الديون الخارجية من خلال انخفاض نسبت هذا المؤشر أما في حال ارتفاع هذا المؤشر فهاذ يعني أن الديون أكبر من الصادرات وبالتالي يواجه البلد مشكل الوفاء بالالتزامات المالية .
- **نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يبين هذا المؤشر مدى إسهام القطاعات الاقتصادية في الإنتاج ويتم تمويلها من مصادر ذاتية أو مصادر خارجية و هذا ما يؤدي إلى زيادة الفوائد والأعباء، تكون النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز60بالمئة فيما تمثلت مقترحات المنضمة الدولية لتخفيف الديون أن تتراوح النسبة بين 20ـــ26بالمئة فيما أقر الصندوق الدولي نسبة 25ـــ30بالمئة.

3. آليات التعامل مع المديونية :

بغية التخفيف من أعباء المديونية لابد من وضع السبل للتعامل معها وتتمثل هذه السبل في مجموعة من الآليات نذكر أهمها فيما يلي: [2]

– **إعادة الجدولة** : وتعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين لأجال جديدة وذالك باستبدال أداة المديونية بآخري كحالة أعادت التحويل و مبادلة الديون أو تغيير شروط العقد القائم بين الدائن والمدين.

---

[1] غفران حاتم علوان، ريام على طالب، **اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك (1990–2016)**، مجلة الاقتصاد و الإدارة ،أكاديمية العراق للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 25،العدد111 ،2019، ص313.

[2] أيسر ياسين الغريري، على عبد الله الشيخ، **مديونية العراق الخارجية الواقع والأفاق**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، جامعة تكريت ،المجلد 4، العدد10، 2008،ص87.

– **إعادة التمويل** : وتتمثل في استبدال أداة دين قائمة بما في ذالك المتأخرات بأداة أو أدوات أخري كتحويل مجموعة من الديون التصديرية إلي دين واحد،أو استبدال أداة دين بأداة أخرى كاستبدال سندات قائمة بسندات جديدة .

– **السماح أو الإلغاء للديون** : وهو الإلغاء الطوعي لجزء من الديون أو كلها لا يعتبر إلغاء الفوائد المستقبلية غير المستحقة في وقتها سماحا، وإذا ما جرى تنظيم الديون بتغير سعر الفائدة المتفق عليه كتخفيض الفوائد مع بقاء أقساط الأساس فهاذ يعتبر إعادة جدولة.

– **تحويل الدين:** أي استبدال الدين بدين أخر أو بأداة مالية معينة كما تضم تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلي التزامات مالية محدد بالعملة المحلية وبسعر خصم وبذالك يعد الدين مسددا وتتحول الذمم المالية إلى شكل آخر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي سعيا منها لإيجاد حلول مستقبلية لهذه التقلبات، وهذا ما سيوضحه هذا المبحث:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات بالغة العربية

1ــ مذكرة فطوش صبيرة ،رميلي رزيقة ،بعنوان أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة برج بوعريريج2017ــ2018.

تناولت الدراسة أُثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر،حيث اهتمت هذه الدراسة بإظهار مكانة النفط في الاقتصاد باعتباره مادة قابلة للزوال وإبراز مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على التضخم وسعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي التأثير علي الاستقرار النقدي في الجزائر .

2ــ دراسة حاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية200-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم.

تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز دور البترول وأثره على مستوى الأداء الاقتصادي وبالضبط على النمو الاقتصادي في الجزائر وأكدت أن للبترول دور كبير في تحسين معدل النمو الاقتصادي وهذا ما دفع الدولة لانتهاج برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوفرات المالية المتأتية منه.

توصلت هذه الدلراسة إلى أن التتبع المتواصل للظروف الاقتصادية المحلية والعالمية يبرز أن ارتفاع الأسعار يحسن حتمت من موتزين المدفوعات للدول المنتجة ويزيد إراداتها، وبالتي يستخدم قسط منه لاسترداد السلع الاستهلاكية، أو تمويل صناعة الآلية وبناء صناعات موجهة.

3ــ زواوي عبير، مخفي أيمن، بعنوان أثر انهيارات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر (2010ــ2016)، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد08، العدد15 ،2018.

تطرق الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر وكانت هذه الدراسة تحليلية

وقد توصلت هذه الدراسة إلى إنه في حال ارتفاع أسعار النفط فإن هذا يؤثر بشكل إيجابي على رصيد الميزان التجاري أما في حال انهيار أسعار النفط فإن هذا يؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزان التجاري.

4 ــ دراسة فوقة فاطمة ، مرقوم كلثوم ، بعنوان تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري ، مجلة الاقتصاد و المالية ، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف ، الجزائر ، العدد رقم 03، 2015.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة الاقتصادية داخل الدولة باعتبار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط المؤثرة سلبا على الميزان التجاري و الاقتصاد عامتا قد تكون فرصة للتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط والتوجه إلى إيجاد البدائل وفق الإمكانيات التي تحويها و هذا بتشجيع الزراعة و الصناعة و السياحة والطاقات المتجددة .

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

Chabane Nouria, Laouirem Naima, L impact des fluctuations du prix du pétrole sur le commerce extérieure en Algérie(2010-2017), Mémoire de fin d'études en vue de l'obtention du Diplôme de Master en Science Commerciales, faculté des sciences économiques ; commerciale et des gestion ;universite MOULOUD MAMMERI ; Tizi Ouzou ;2016-2017.

عملت هذه الدراسة على توضيح مدى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و إبراز موقف الجزائر في السوق العالمية باعتبار اقتصادها يعتمد على البترول بشكل رئيسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية للجزائر لازالت هشة وضعيفة بسبب عدم استقرار أسعار النفط وهذا ما يسبب خطر على الاقتصاد ككل، لذا على الدولة الجزائرية اتخاذ قرارات بتنويع صادراتها.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفرع الأول : أوجه التشابه

1. اتفقت جميع الدراسات في تحديد أهمية دراسة أسعار النفط وتقلباتها ومدى تأثيرها على مختلف المؤشرات الاقتصادية.
2. الاتفاق في دراسة الحالة لأن مختلف الدراسات ركزت بحثها على حالة الاقتصاد الجزائري.
3. معظم الدراسات توصي بأن يكون هناك تنوع في الاقتصاد من أجل الحد من الآثار السلبية نتيجة التبعية للنفط .
4. كل الدراسات أكدت على أن هناك ارتباطات قوية بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية، وأن هذه المتغيرات تستجيب للتغير في أسعار النفط.

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

من بين الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة نجد:

بالنسبة لدراسة فطوش صبيرة ورميلي رزيقة فقد تناولت تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي، حيث توصلت إلى وجود تأثير غير مباشر في تقلبات أسعار النفط على التضخم و سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي و بالتالي على الاستقرار النقدي.

أما دراسة حاج بن زيدان فقد تناولت كدراسة تحليلية أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أما دراسة زواوي عبير ومخفي أيمن فقد ركزت على أثر انهيار أسعار النفط في الميزان التجاري، والتي كانت عبارة عن دراسة تحليلية أكدت ان انهيار أسعار النفط يعود بالسلب على رصيد الميزان التجاري والعكس صحيح.

وهذا عكس الدراسة الحالية التي ركزت على إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي في الجزائر، وذلك بتحديد مدى تأثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات وسعر الصرف واحتياطي الصرف والدين الخارجي في تقلبات أسعار البترول.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

من خلال تحليل الدراسات السابقة، نجدها ناقشت موضوع تأثير أسعار النفط على الاستقرار النقدي بشكل عام، وأخرى تناولت أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، أما موضوع دراستنا فيتناول انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي حيث حاولنا الإلمام بمجموعة من مكونات التوازن الخارجي في دراسة واحدة، ودراسة انعكاس تقلبات أسعار النفط عليها، وهذه المتغيرات تتمثل في ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، سعر الصرف، احتياطي الصرف، الدين الخارجي، بالإضافة إلى تمديد الفترة الزمنية على غرار الدراسات السابقة وهذا بدراسة الفترة الممتدة من2010 إلى غاية سنة 2019.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل عموميات حول سعر النفط والسوق النفطية، وكذا عموميات حول مجموعة متغيرات التوازن الخارجي، وتطرقنا أيضا إلى مجموعة من الدراسات السابقة وقد استخلصنا مايلي:

- يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي من أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى، حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي.
- عناصر التوازن الخارجي ممثلة في ميزان المدفوعات الذي له أهمية بالغة في أي اقتصاد وطني بحيث يمككننا من معرفة مدى التطور الاقتصادي للدولة، كما يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، أما العنصر الثاني ممثل في الميزان التجاري بأقسامه وأسباب اختلاله التي من بينها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة، اما العنصرين الثالث والرابع ممثلان في سعر الصرف واحتياطي الصرف بحيث يتحدد سعر الصرف عن طريق الطلب على الصرف الأجنبي أو عن طريق العرض من الصرف الأجنبي، أما محددات الطلب على احتياطي الصرف ممثلة في الصادرات والواردات، العمصر الخامس ممثل في الدين الخارجي الذي من بين مؤشراته متوسط نصيب الفرد منه وكذا أعباء خدمة الدين الخارجي ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموعة الدراسات السابقة تناولت الموضوع بشكل عام، أما في دراستنا حاولنا الالمام بمجموعة من مكونات التوازن الخارجي في دراسة واحدة.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر سوق النفط الخام أكبر سوق للسلع الأساسية في العالم و تتسم هذه السوق بعدم الاستقرار أو أنها تتأثر بعدة عوامل كالحروب و التطور التكنولوجي، فالارتفاع في أسعار النفط الخام يعد مكسبا للدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة بزيادة العوائد و الوضع معاكس في حالة انخفاض هذه الأسعار حيث يكون المكسب للدول المستهلكة.

وكما هو معروف يعتبر قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث يعتبر المصدر الأساسي للعوائد المالية كما انه مصدر العملة الصعبة و أي اختلال

في أسعار النفط قد يؤدي إلى اختلال في التوازنات الخارجية و ذالك باستنزاف

احتياطي العملة الصعبة و تراجع القدرة على الاستيراد و على أداء الديون الخارجية و العكس صحيح.

وعلى ضوء ذالك سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، سعر الصرف وكذا احتياطي الصرف، الدين الخارجي خلال الفترة(2010 – 2019).

المبحث الأول: تطور أسعار النفط ومؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010–2019

ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بمصادر الطاقة الغير متجددة وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري مهددا بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط وفي هذا الصدد تعرضنا في هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2010_2019.

يشكل قطاع النفط الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري، فالجزائر تعتبر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للثروة النفطية ولهذا فهي شريك هام في منظمة الأوبك، والشكل الموالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2010-2019.

الجدول رقم (1): تطورت أسعار النفط في الفترة الممتدة من(2010–2019)

الوحدة: دولار/برميل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أسعار النفط	77.4	107.4	109.5	96.2	49.5	26.5	45	54	72.1	62.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

تقارير بنك الجزائر السنوية 2010-2017 والنشرات الإحصائية الثلاثية 2018-2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط في تذبذب مستمر خلال الفترة (2010_2019) وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم1: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)

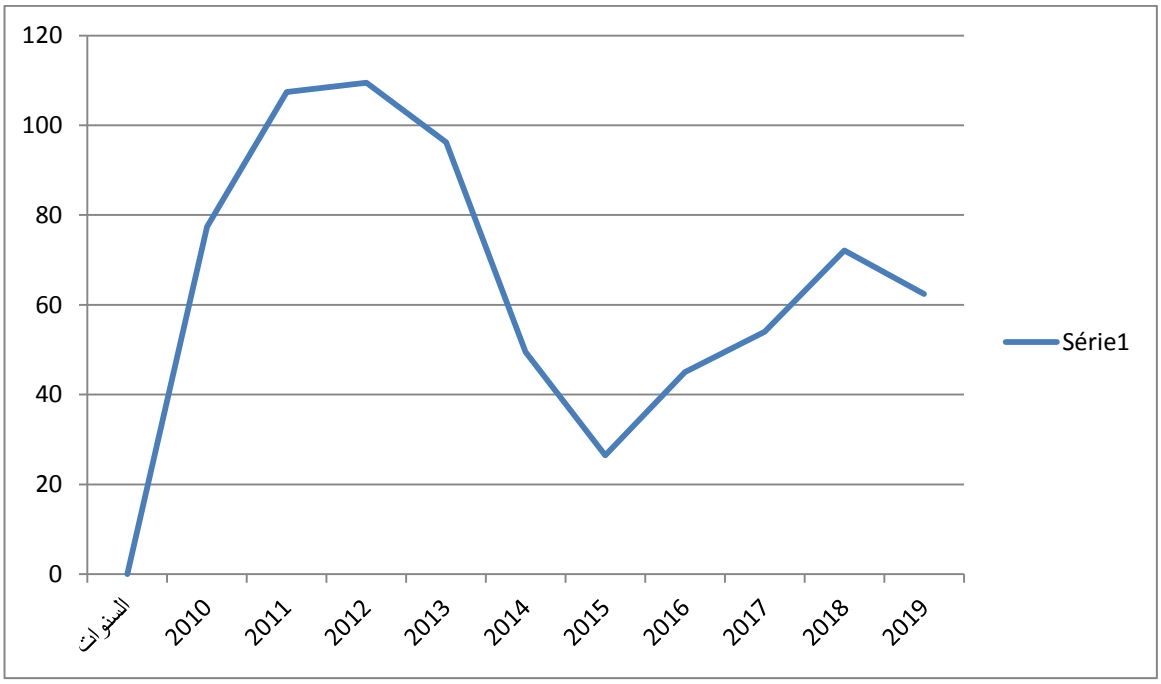

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(1).

من الشكل نلاحظ أن أسعار البترول شهدت منحى تصاعدي خلال الفترة من 2010-2012نتيجة لقرار منظمة الأوبك بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي النفط إلى 42 برميل، وهذا أدى إلى بداية التحسن في الأسعار حيث ارتفعت هذه الأخيرة على النحو التالي: 77.4، 107.5، 109.5دولار للبرميل خلال السنوات من 2010إلى 2012 على التوالي، وفي سنة 2013 أنخفض سعر البترول ليصل متوسط سعر البرميل إلى 96.2 دولار بعد أن كان 109.5 وهذا لزيادة العرض النفطي على الطلب كما أن الأوبك إضافة إلى التوجه لإنتاج الغاز الصخري .

في سنة 2015 استمر انخفاض أسعار النفط طول السنة ليشكل صدمة كبيرة على الاقتصاد حيث انخفض متوسط سعر البرميل ليصل إلى 26.5 دولار للبرميل.

بعد الانخفاض الحاد سنة 2015 عاد سعر النفط إلى الارتفاع خلال سنة 2016حيث ارتفع من 26 دولار للبرميل في شهر جانفي إلى 45دولار خلال صائفة نفس السنة، استمر سعر النفط في الارتفاع سنتي 2017و 2018 كالتالي 54و 72.1 دولار للبرميل.

خلال سنة 2019 انخفضت أسعار النفط إلى 62.4 دولار للبرميل مقارنة بنحو 72 دولار للبرميل في العام الماضي وهذا راجع إلى سبب تراجعالطلب العالمي.

المطلب الثاني :تطور متغيرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010_2019.

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر(2010–2019)

يعتبر الميزان التجاري شديد التأثر بالتقلبات الحاصلة في الساحة العالمية وذالك لاعتماده على التصدير الأولي الواحد في المقابل هناك تنوع كبير في مستورداتها .

أولا : تطور صادرات المحروقات

يرتكز هيكل الصادرات على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات و هذا ما قد يجعلها عرضة لعدة تقلبات وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي :

الجدول (2): تطور صادرات المحروقات خلال الفترة 2010_2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2010	56.121	0.969	57.090
2011	71.661	1.227	72.888
2012	70.583	1.153	71.736
2013	63.816	1.031	64.129
2014	58.816	1.667	34.556
2015	33.081	1.455	29.309
2016	27.918	1.391	34.569
2017	39.202	1.367	34.569
2018	38.90	2.22	41.11
2019	33.47	2.15	35.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

تقارير بنك الجزائر السنوية2010-2017 والنشرات الإحصائية الثلاثية 2018-2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات المحروقات شهدت عدة تذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة 2010_2019 حيث خلال السنوات من 2010-2013شهدت الصادرات إرتفاعا ملحوظا خلال هذه السنوات لتعاود الانخفاض خلال السنوات من 2014حتى 2019، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

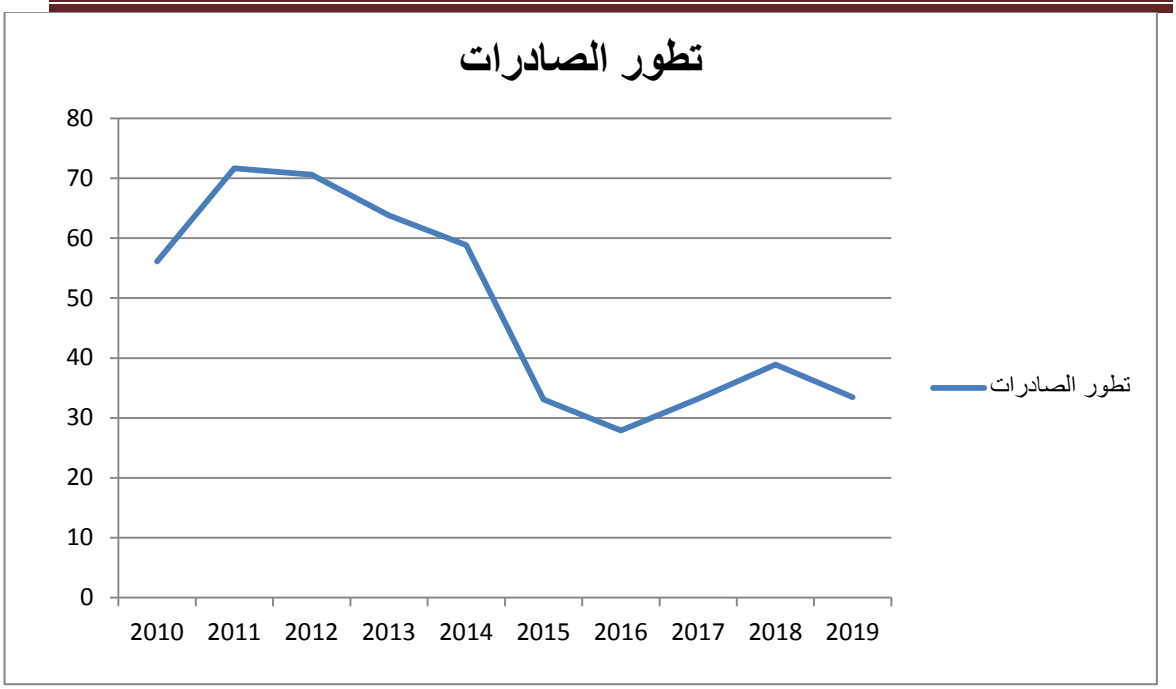

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على معطيات الجدول(2).

من خلال الجدل(2) والمنحنى (2) نلاحظ أن تطور الصادرات عرف تغيرات مستمرة خلال السنوات 2010-2019، ففي سنة 2011 شهدت ارتفاعا قدر بـــ71.661 مليار دولار بالمقارنة مع سنة2010 حيث سجلت في هذه السنة 56.121 مليار دولار، لتصل بعد ذلكإلى أدنى مستوياتها حيث سجلت 27.918 مليار دولار سنة 2016إثر الأزمة النفطية في منتصف 2014.

انتقلت الصادرات من المحروقات من 27.918 مليار دولار سنة 2016 إلى مايقارب 33.2 مليار دولار سنة 2017، ثم إلى 38.90مليار دولار في 2018، ثم انتقلت إلى 33.47 مليار دولار في ديسمبر 2019.

ثانيا: تطور واردات المحروقات

يتأثر حجم الواردات بعدة عوامل تجعلها تسجل عدة تقلبات خلال فترات زمنية معينة لذا سنوضح من خلال الجدول الموالي تطور الواردات خلال الفترة 2010_2019.

الجدول رقم (3): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	تطور الواردات
2010	38.8
2011	46.9
2012	53.5
2013	54.9
2014	59.6
2015	52.6
2016	49.4
2017	48.9
2018	48.5
2019	45.8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

تقارير بنك الجزائر السنوية2010-2017 والاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية 2018-2019.

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة الصادرات شهدت إرتفاعا ملحوضا بداية من 2010حتى سنة 2014أين بدأت في الانخفاض واستمرت في الانخفاض خلال السنوات2016_2019و هذا ما سنوضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

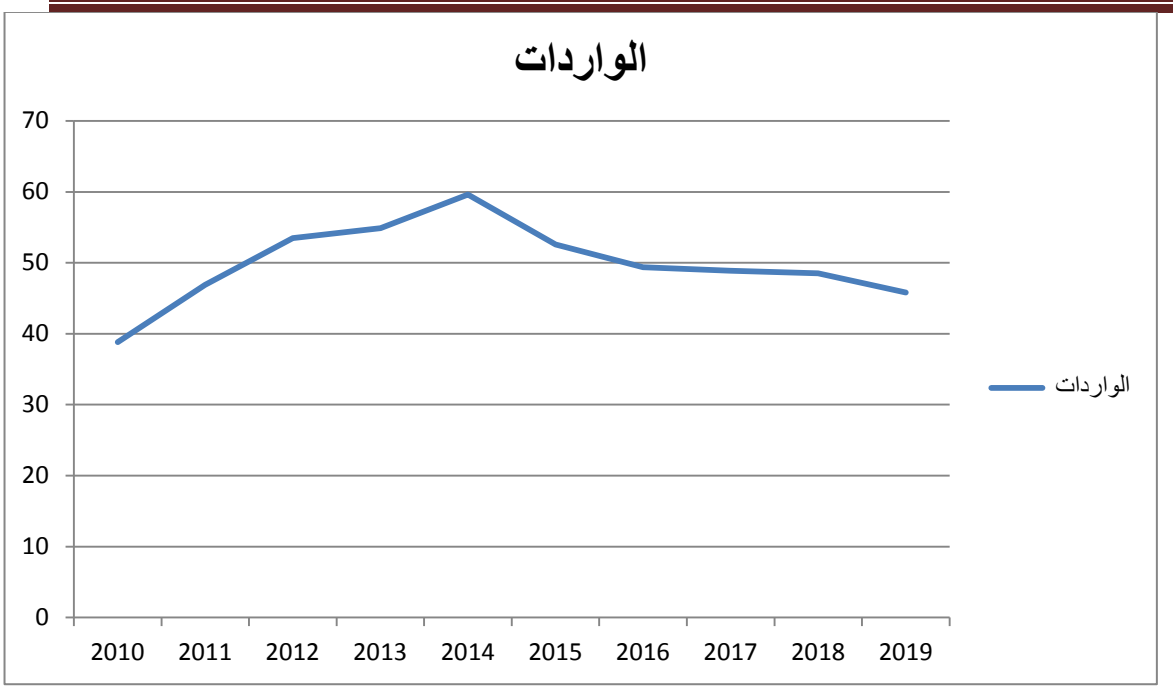

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدل(3)

من خلال الجدول رقم (3) والمنحنى رقم (3) نلاحظ أن: قيمة الواردات وصلت إلى 38.8 مليار دولار خلال سنة 2010، ثم واصلت الارتفاع لتبلغ أعلى مستوى لها قدر ب59.6سنة 2014 هذا بسبب برنامج الانعاش ودعم النمو، لتعود بعد ذلك لتنخفض خلال السنوات 2015 –حتى 2019 على النحو التالي 52.6، 48.9،49.4، 48.5، 45.8 على التوالي.

ثالثا: رصيد الميزان التجاري

تشكل التغيرات الحاصلة في الصادرات و الواردات التغير في رصيد الميزان التجاري وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4): تطور رصيد الميزان التجاري 2010–2019 **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

ر.م. التجاري	18.2	25.9	20.1	9.80	0.59	-18	-20.1	-14.4	-7.46	-10.2

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية 2010-2017 ، والاعتماد علة النشرات الإحصائية نقلا عن موقع : www.Bank of- algeria.dz تاريخ الاطلاع 24أوت 2020.

من خلال الجدول نلاحظ ان تطور رصيد الميزان التجاري كان يحقق فوائض خلال السنوات 2010 حتى 2014 بعد هذه السنة أصبح رصيد الميزان التجاري يحقق عجز حتى سنة 2019 وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم(4): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

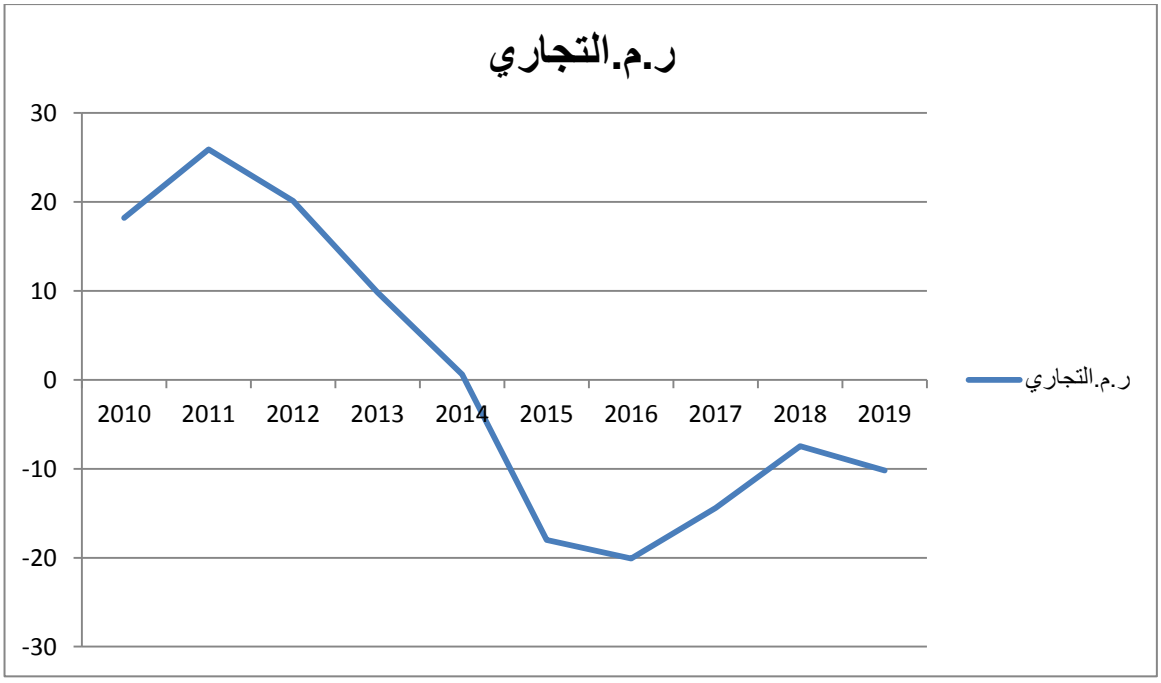

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول (4) .

من خلال الجدول(4) والشكل(4) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فوائض مالية طيلة السنتين بداية من 2010-2012 وكان أكبر فائض قدحقق في سنة 2011 بمقدار 25.9 مليون

دولار، في سنة 2012-2013 سجل الميزان التجاري انخفاض في رصيده بمقدار 9.8 مليون دولار.

حقق الميزان التجاري عجز سنة 2014 حيث سجلت فائض بسيطوتغير الميزان التجاري من حالة الفائض إلى حالة العجز خلال هذه السنوات من 2014_2019 على التوالي كالآتي 18-، 20.1-، 14.4-، 7.4، 10.2-.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة2010-2019

لسعر الصرف تأثير كبير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة لذا سنحاول معرفة تطور هذا المتغير خلال الفترة (2010_2019).

الجدول(5): تطورات سعر الصرف في الجزائر 2010-2019دينار/الدولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف	73.94	76.05	78.10	78.15	87.9	107.13	110.53	114.9	118.2	118.6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية 2010-2017 ، والاعتماد على النشرات الإحصائية نقلا عن موقع : www.Bank of- algeria.dz تاريخ الاطلاع 24أوت 2020.

يبين الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات حيث شهد ارتفاعا خلال سنوات الدراسة 2010_2019 ، وهذا ما سنوضحه في الشكل الموالي :

الشكل رقم (5): تطورات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة2010-2019

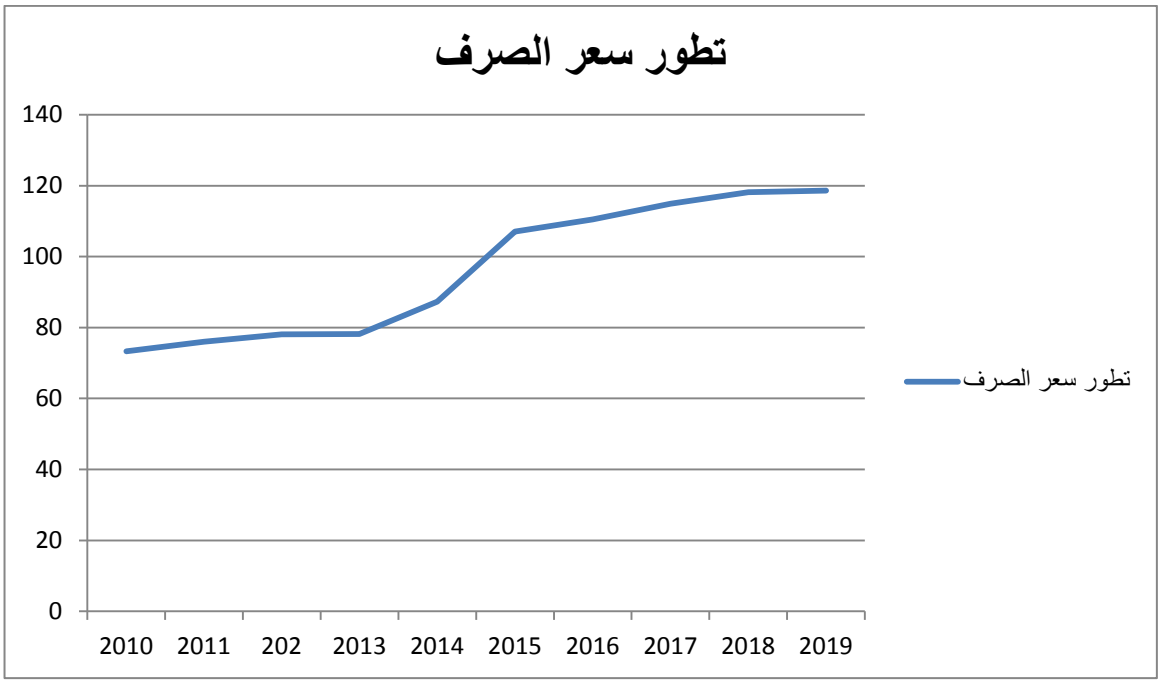

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(5).

من خلال الجدول(5) والشكل(5) نلاحظ أن سعر الصرف الدينار سنة 2010 قد بلغ 73.9 ثم استمر في الارتفاع خلال السنوات 2011-2012-2013-2014 ليصل إلى 107.1 سنة 2015 مواصلا ارتفاعه خلال السنوات 2016حتى 2019 ليصل إلى 118.2 دينار للدولار الواحد.

الفرع الثالث: تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

لاحتياطي الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث أن البنك المركزي يستعمله للحفاظ على استقرار العملة و الجدول الموالي سيوضح تطور احتياطي الصرف .

الجدول رقم(6): تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
احتياطي الصرف	162.2	182.2	190.01	194	178.9	144.3	114.4	97.3	86.6	72.6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية 2010-2017 ، والاعتماد على النشرات الإحصائية نقلا عن موقع : www.Bank of- algeria.dz تاريخ الاطلاع 24أوت 2020.

من خلال الجدول نلاحظ ان إحتياطي الصرف عرف عدة تغيرات منذ 2010 إلى غاية 2019 حيث شهد إرتفاعا خلال السنوات 2010_2013 ليعاود الانخفاض بعد ذالك حتى 2019 و الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(6): تطور احتياطي الصرف خلال الفترة2010-2019

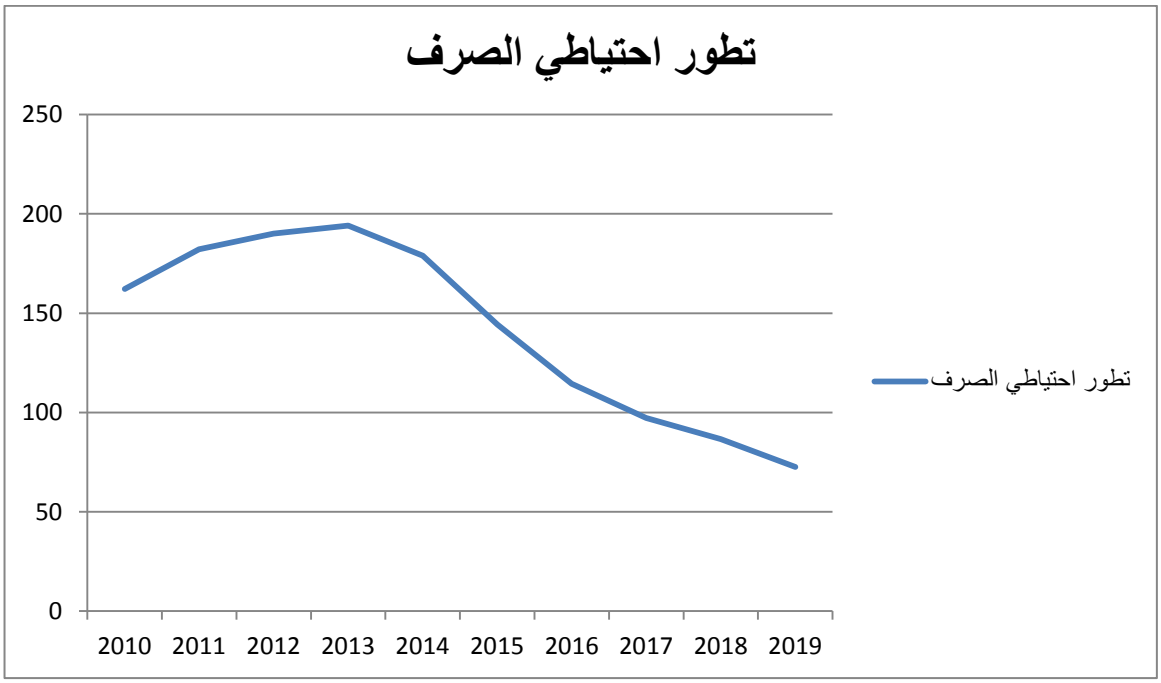

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(6).

من خلال الجدول(6) والشكل(6) نلاحظ أن توالي تشكل احتياطي الصرف(ذهب نقدي، وحدات حقوق السحب الخاصة، العملات الأجنبية القابلة للتحويل) في الجزائر من سنة 2010بلغ أعلى مستوى له حتى سنة 2013 حيث سجل 194 مليار دولار ثم فقد ما يقارب 25 مليار دولار من قيمته خلال سنة 2015، وتواصل في الانخفاض خلال السنوات من 2016 حتى 2019، ووصلت قيمة احتياطي الصرف لسنة 2019حوالي 72.6 مليار دولار.

الفرع الرابع: تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2010–2019

اعتماد السياسات التنموية يتطلب توفر رؤوس أموال كبيرة و في حال عجز مصادر التمويل الخاصة بالدولة عن توفيرها فإن الدولة تتجه نحو الاستدانة الخارجية وهذا ما اعتمدته الجزائر منذ الثمانينات .

الجدول(7) تطور الدين الخارجي في الجزائر (2010–2019) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدين الخارجي	5.53	4.47	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	3.98	4.09	4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية 2010-2017 ، والاعتماد على النشرات الإحصائية نقلا عن موقع : www.Bank of- algeria.dz تاريخ الاطلاع 25أوت 2020.

من خلال الجدول نلاحظ ان الدين الخارجي تراجع خلال سنوات الدراسة أي من 2010_2019 و الشكل الموالي سيوضح ذالك:

الشكل(7): تطور الدين الخارجي في الجزائر (2010–2019)

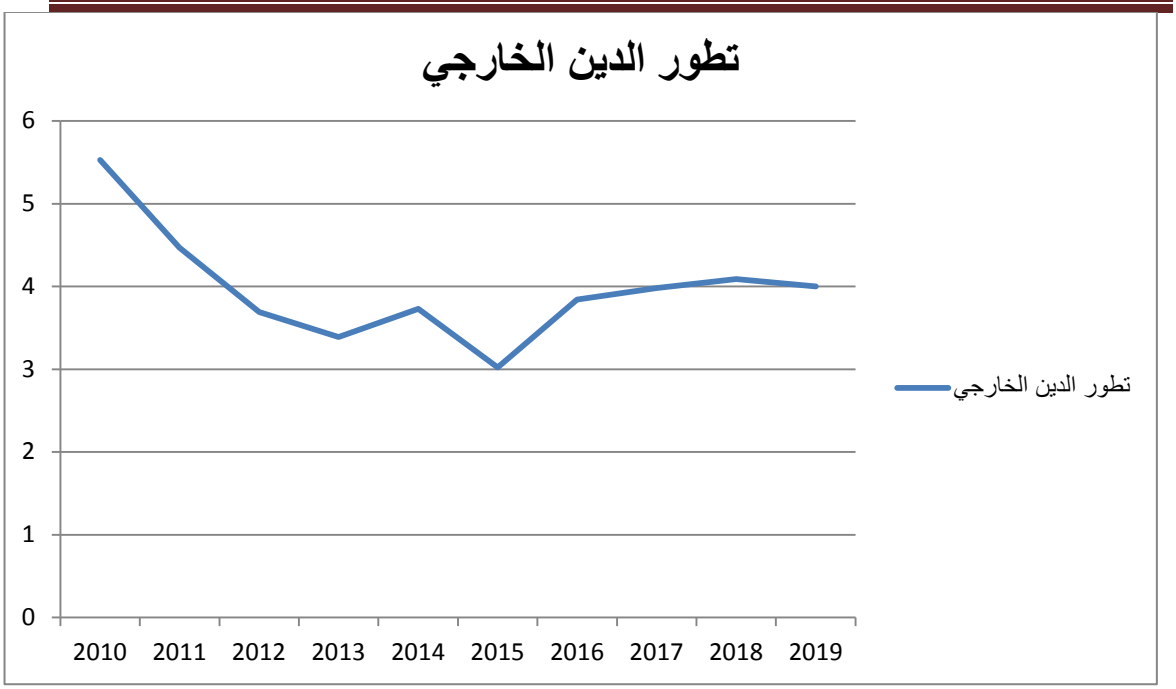

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(7).

من خلال الجدول(7) والشكل (7) نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية في تراجع بداية من 2010حتى سنة 2019 حيث تراجع الدين الخارجي في هذه السنة إلى 3.39 مقابل 3.69في سنة 2012 و4.41 في 2011و 5.53 في 2010 ليصب في سنة 2015أدنى مستوى له 3.02 مليار دولار ليعاود الارتفاع خلال السنوات 2016-2017-2018-2019 على النحو التالي وبشكل متتالي3.84، 3.98، 4.09، 4 مليار دولار.

المبحث الثاني: اثر تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي خلال الفترة 2010_2019.

لقطاع النفط في الجزائر مكانة مهمة فهو يعتبر عصب الاقتصاد لذا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية خلال الفترة(2010-2019).

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر 2010-2019

يعتمد الاقتصاد الجزائري والتجارة خصوصا على تصدير أولي واحد هذا في ظل التنوع المفرط في مستورداتها هذا ما جعل عناصر التوازن الخارجي شديدة التأثر بأي تقلبات تطرأ على الساحة العالمية، وفيما يخص هيكل الصادرات و الواردات في الجزائر فهو يرتكز بشكل شبه كلي على

المحروقات و بالتالي فهي مرتبطة بسعر المحروقات ارتباطا قويا وأي خلل في هذه الأسعار قد يؤدي إلى تغيرات كبيرة في قيمة الصادرات و الواردات .

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات

نظرا للارتباط الشبه كلي لهيكل الصادرات الجزائرية بالمحروقات هذا ما جعل هيكل الصادرات يتأثر بالتقلبات التي تمس أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لهذا سيوضح الجدول التالي أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة (2010- 2019).

الجدول رقم (08): أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال (2010– 2019)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	أسعار النفط دولار/ب
2010	65,121	0,967	57,09	77,4
2011	71,661	1,227	72,888	107,5
2012	70,583	1,153	71,736	109
2013	63816	1,051	64,867	96,2
2014	58,816	1,667	60,129	49,5
2015	33,081	1,485	34,556	26,5
2016	27,918	1,391	29,309	45
2017	33,202	1,367	34,569	54
2018	38,9	1,45	30,3	72,1
2019	33,47	1,31	35,13	62,4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية للفترة 2010- 2017 وبالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة (2018- 2019).

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط أثرت بشكل واضح على قيمة الصادرات خلال سنوات الدراسة حيث ان الارتفاع في سعر النفط يؤدي إلى الارتفاع في قيمة الصادرات و العكس، والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل (8): أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال (2010– 2019)

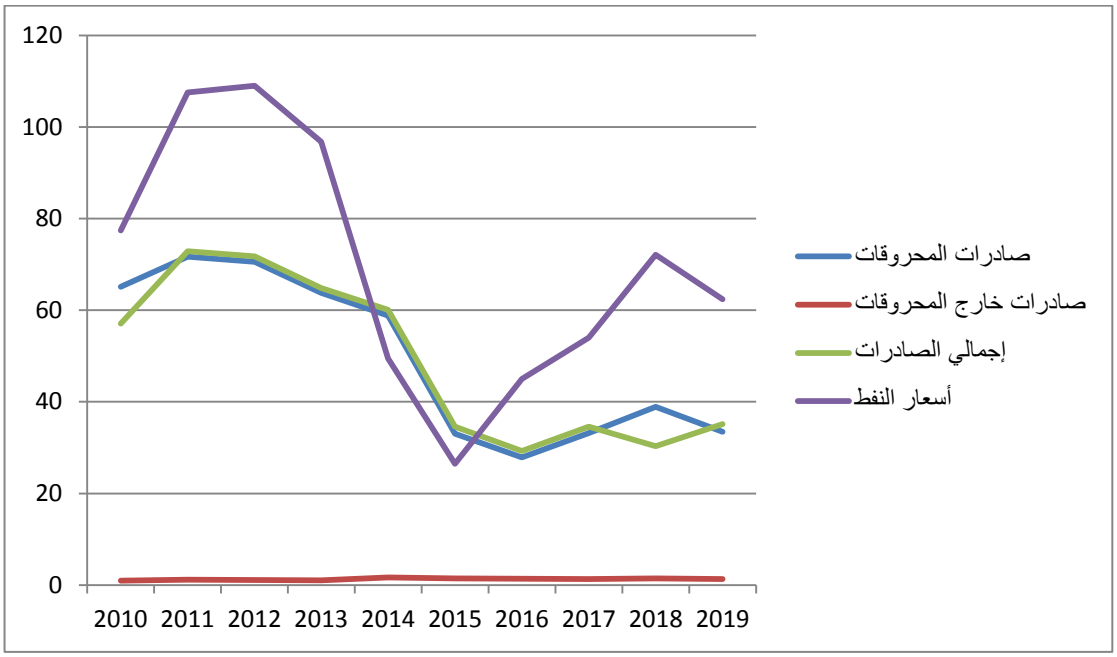

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(8)

من خلال الجدول (08) والشكل (08) نلاحظ:

أن أسعار المحروقات تحسنت بشكل واضح في السوق العالمي عام 2010 حيث بلغ 77.4 مليار دولار وهذا ما يفسر ارتفاع الصادرات النفطية حيث سجلت 71.661 سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، أين سجلت 56.121 لتصل بعد ذلك أدنى مستوياتها في عام 2016 أين سجلت 27.918 مليار دولار وهذا راجع إلى الأزمة النفطية في منتصف 2014 أين سجلت أسعار النفط في هذه السنة 26.5 مليار دولار كأدنى مستوى لها في سنة 2017 ونتيجة للتحسن في أسعار النفط من 45 مليار دولار في 2016 إلى 54 مليار دولار إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات 27.918 في 2016 إلى 33.202 مليار دولار في 2017.

استمر سعر البترول في الارتفاع خلال السنتين 2018 بلغ 72.1 مليار دولار رافق هذا الارتفاع زيادة في صادرات المحروقات حيث سجلت في هذه السنة 38.90 مليار دولار، أما في سنة 2019 فقد انخفضت أسعار النفط مقارنة بعام 2018 حيث بلغت 62.4 مليار دولار للبرميل وهذا أدى إلى الانخفاض في الصادرات التي سجلت انخفاضا مقارنة بالعام الماضي بـــ 3.47 مليار دولار ، وهذا راجع إلى تصاعد الحرب التجارية بين الو م أ والصين وتراجع الطلب العالمي على النفط إضافة إلى النمو القوي للنفط الصخري، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات عرفت تطور ملحوظ خلال السنوات 2010- 2019 حيث انتقلت من 0.969 مليار دولار سنة 2010 إلى 1.31 مليار دولار سنة 2019 وهذا بسبب تراجع أسعار النفط ما شجع على تصدير المنتجات الغير النفطية. فخلال السنوات من 2010إلي2012شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 0،967مليار دولار إلى 1،153مليار دولار و خلال السنوات من 2013إلى 2015و نتيجة لتراجع أسعار النفط بسبب الأزمة النفطية ارتفعت قيمة الصادرات خارج المحروقات لتبلغ 1،485مليار دولار سنة2015بعد هذه السنة استمرت أسعار النفط في الارتفاع تدريجيا هذا ما زامنه انخفاض في قيمة الصادرات خارج المحروقات كل هذا دفع الدولة إلى وضع إستراتجية في التنويع خارج المحروقات سعت من خلالها إلي وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالتخفيض من التمويل الريعي تدريجيا و بناء قاعدة صناعية تدعم التنوع بتعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية .

فيما يخص حصيلة الصادرات الإجمالية فقد عرفت تذبذب خلال الفترة 2010- 2019 حيث انخفضت سنة 2016 إلى أدنى مستوى لها بسبب مخلفات الأزمة النفطية لتبلغ 29.309 مليار دولار لتشهد تحسن طفيف خلال ثلاث سنوات 2017 – 2018 – 2019 بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه السنوات وهذا ما يثبت أن التذبذبات في حجم الصادرات الجزائرية سببها التقلبات في أسعار النفط.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات خلال الفترة من 2010_2019.

تتأثر الواردات بشكل كبير بأسعار المحروقات و هذا ما سيوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (09): أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات (2010– 2019) (مليار دولار)

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار البترول
2010	38.88	77.4
2011	46.92	107.5
2012	51.56	109.5
2013	54.99	96.2
2014	59.67	49.2
2015	52.64	26.5
2016	49.43	45
2017	48.98	54
2018	48.57	72.1
2019	45.84	62.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية للفترة 2010- 2017 وبالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة (2018- 2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات من 2010_2019 و هذا ما سيوضحه الشكل الموالي:

الشكل (09): أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات خلال الفترة 2010 –2019

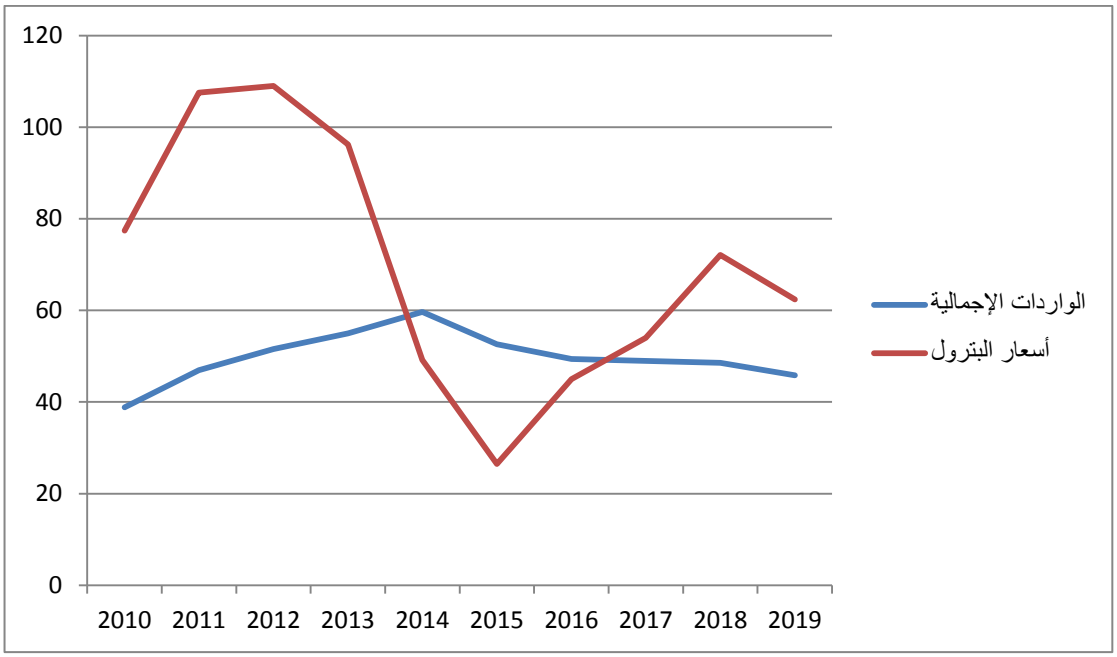

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(9).

من خلال الجدول (09) والمنحنى (09) يتضح لنا أن الواردات أيضا تأثر بأسعار النفط بشكل كبير حيث عرفت تزايد مستمر بداية من 2010 بـــ 38.88 مليار دولار إلى غاية 2014 أين حققت أعلى مستوى لها قدر بـــ 59.67 مليار دولار وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال هذه السنوات حيث انتقلت من71،4مليار دولار سنة 2010 إلى96،2مليار دولار سنة 2013 مسجلتا أعلى قيمة لها سنة 2012 هذا إضافتا إلى اعتماد برامج الإنعاش ودعم النمو في الجزائر، والتي تم الاعتماد فيها على زيادة حجم الواردات ،لتنخفض قيمة الواردات بعد ذلك سنة 2015 مسجلة 52.64 مليار دولار هذا بالتزامن مع الأزمة النفطية منتصف سنة 2014 أين بلغت أسعار النفط أدنى مستوياتها 26.5 مليار دولار للبرميل استمر حجم الواردات بالتراجع بداية من 2015 وصولا إلى 2019 حيث سجلت في 2019 قيمة 45.81 مليار دولار هذا تزامنا مع انخفاض أسعار النفط في نفس السنوات لتبلغ سنة 2019 45.81 مليار دولار.

ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010_2019.

التغير في رصيد الميزان التجاري هو عبارة عن مجموع التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري 2010 – 2019.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار البترول
2010	18.20	77.4
2011	25.96	107.5
2012	20.16	109
2013	9.88	96.2
2014	0.45	49.2
2015	18.08	26.5
2016	20.12	45
2017	14.41	54
2018	7.46	72.1
2019	10.2	62.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية للفترة 2010- 2017 وبالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة (2018- 2019).

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري شهد عدة تذبذبات بالارتفاع ولانخفاض خلال السنوات 2010_2019 وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل الموالي :

الشكل (10): أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري 2010– 2019

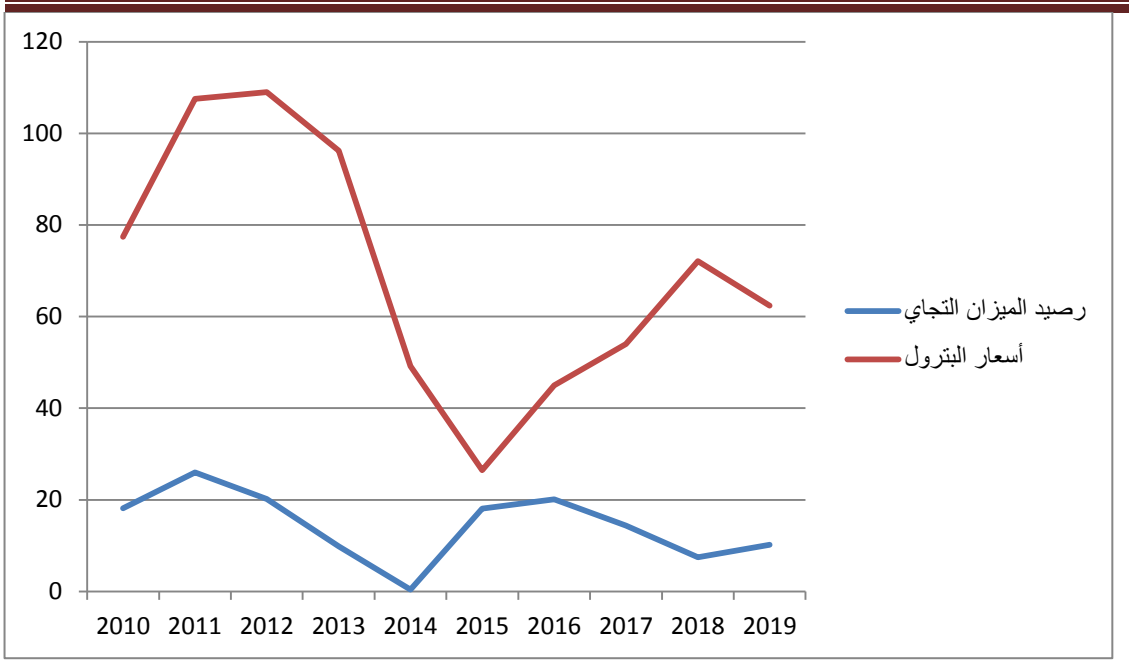

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(10)

من خلال الجدول (10) والشكل (10) نلاحظ أنه ومع ارتفاع أسعار النفط من 2010 – 2019 سجل رصيد الميزان التجاري فوائض مالية خلال السنتين 2010و2011حيث بلغ أعلى قيمة له في 2011 قدر بـــ 25.961 مليار دولار ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2013 إلى 9.88 مليار دولار، وهذا راجع إلى التقلبات التي سجلت على الصادرات من المحروقات ونتيجة انخفاض أسعار البترول حيث وصلت إلى 96.2 مليار دولار وكله نتيجة زيادة قيمة الواردات أكبر من الصادرات خلال هذه الفترة، فحسب أرقام بنك الجزائر في ظرف سنتين (2012 – 2013) تهاوى الفائض التجاري للجزائر بـــ 75% بسبب تراجع عائدات النفط واحتدام نزيف الإيرادات سنة بعد سنة، وهذا ما أدى إلى التفاقم في عجز الميزان التجاريب 9،88مليار دولار،وفي سنة 2014 انخفض ليصل 0.459 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة حيث سجلت 49.5 مليار دولار للبرميل والتي أدت إلى انخفاض حصيلة الصادرات ليسجل رصيد الميزان التجاري عجز حاد سنة 2015 قدر بـــ 18.083 وهذا بسبب الأزمة النفطية سنة 2014 حيث وصلت أسعار النفط إلى 26.5 مليار دولار للبرميل، وسمح ارتفاع أسعار البترول في سنوات (2016 – 2018) ليصل سعر في 2010 ب 72.1 مليار دولار/للبرميل وكذلك الصادرات والمحروقات بتقليص العجز في الميزان التجاري ليصل سنة 2018 إلى 7.64 مليار دولار.

في سنة 2019 ونتيجة للتراجع الطفيف في أسعار النفط حيث سجل خلال هذه السنة 62.4 دولار للبرميل مقارنة بـــ 72.1 في السنة الفارضة أدى إلى زيادة العجز في رصيد الميزان التجاري بـــ 10.2 مقارنة بـــ 7.46 سنة 2018.

المطلب الثاني : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف و احتياطي الصرف و الدين الخارجي .

تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على متغيرات التوازن الخارجي و بالخصور على سعر الصرف و الدين الخارجي و احتياطي الصرف و هذا ما سنوضحه في هذا المطلب .

الفرع الأول : أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف خلال الفترة 2010_2019.

توجد علاقة قوية بين أسعار النفط وسعر الصرف تتمثل في تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف ومن أجل إبراز هذا التأثير يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(11): أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010–2019) (مليار دولار)

السنوات	سعر الصرف	أسعار البترول(دولار/ب)
2010	74.4	77.4
2011	72.31	107.4
2012	77.55	109
2013	79.38	96.5
2014	80.56	49.5
2015	100.46	26.5
2016	109.47	45
2017	110.96	54
2018	116.62	72.1
2019	118.62	62.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية للفترة 2010- 2017

وبالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة (2018- 2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الصرف يتأثر ب تقلبات أسعار النفط بشكل واضح حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى الانخفاض في سعر الصرف و هذا ما سيوضحه الشكل الموالي:

الشكل (11): أثر تطور أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر في 2010 – 2019)

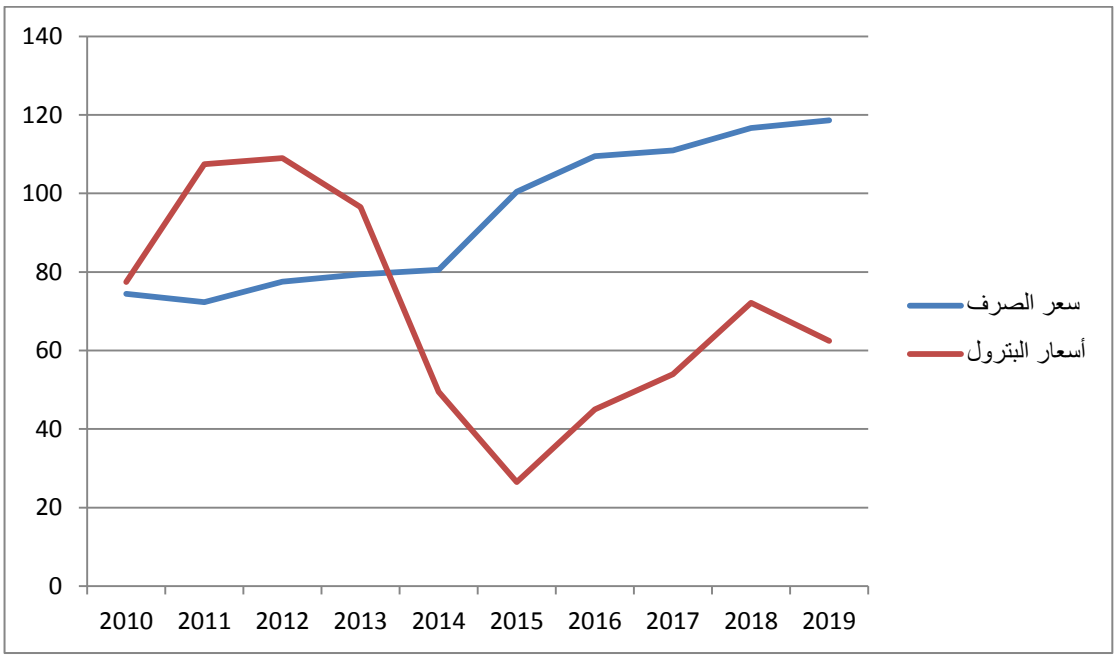

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(11).

من خلال الجدول (11) والشكل (11) نلاحظ أن هناك قيمة الدينار الجزائري شهدت عدة تقلبات خلال فترة الدراسة حيث أن سعر صرف الدينار بمتوسط سنوي إرتفع في 2011 مقارنتا ب 2010بنسبة 2.1بالمائةمقابل الدولار و هذا راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط حيث إنتقل من 77.4دولار للبرميل سنة 2010 إلى 107.4سنة 2011، في سنة 2013فقد متوسط سعر صرف الدينار السنوي مقابل الدولار 2.36بالمائة من قيمته حيث انتقل من 77.55سنة 2012 إلى 79.38سنة 2013 و هذا راجع إلى الانخفاض في سعر النفط حيث سجل 96.5دولار للبرميل سنة 2013فيما سجل سنة 2012 109دولار للبرميل في سنة 2015 أدى تراجع أسعار النفط لبقاء سعر الفعلى للدينار فوق مستواه التوازني وهذا ما عمل البنك الجزائري للحفاظ عليه و لهاذا انخفظ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار بمقدار 19.81بالمائة وهو ما نفسره بالسياسة النفطية التي اتبعها بنك الجزائر والتي يعبر عنها بآلية التخفيض التي يكون الغرض منها تحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار إلى الدينار، وهذا كله راجع إلى تراجع صادرات النفط من خلال

ماشهدته أسعار النفط من تدهور سنة 2014 أو ما يعبر عنه بالأزمة النفطية حيث بلغت أسعار النفط أدنى مستوياتها ، مع إستمرار تراجع أسعار النفط و ترافقا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي للدينار إنتقل متوسط سعر الصرف السنوي من 100.46دينار للدولار الواحد في 2015إلى 109.47دينار في 2016أي بنسبة 8.2بالمائة ، في سنة 2017إنخفاظ سعر صرف الدينار بمقدار طفيف قدره 1.4بالمائة أما في 2018فشهد شبه استقرار بانخفاض قدره 0.27بالمائة و هذا للتحسن في أسعار النفط .

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائرخلال الفترة 2010_2019.

تمثل عائدات المحروقات المصدر الرئيسي لتطور الاحتياطات وهو ما يعطي إمكانية تأثر هذه الاحتياطات بتقلبات أسعار النفط وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر (2010 – 2019) (مليار دولار)

السنوات	احتياطي الصرف	أسعار النفط(دولار/ب)
2010	162.22	77.4
2011	182.22	107.4
2012	190.01	109
2013	194.01	96.2
2014	175.93	49.5
2015	144.13	26.5
2016	114.14	45
2017	97.33	54
2018	86.08	72.1
2019	72.6	62.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية للفترة 2010- 2017 وبالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة (2018-2019).

من خلال الجدول نلاحظ أنه و نتيجة لان أسعار النفط تأثر على احتياطي الصرف فقد تعرض هذا الأخير إلى عدت تقلبات نوضحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل (12): أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر (2010 – 2019)

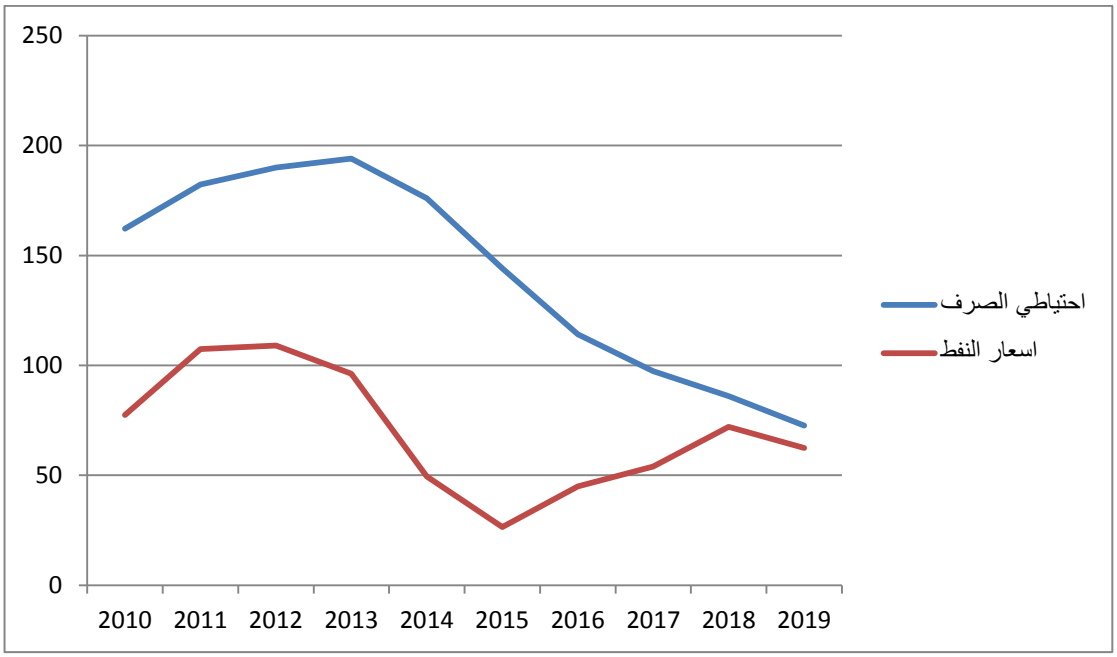

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(12)

من خلال الجدول (12) والشكل (12) نستنتج توالي تشكيل احتياطات الصرف من 2010 إلى 2013 حيث بلغت في هذه السنة 194.1 مليار دولار تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط حيث فاقت 100 دولار للبرميل بداية من 2011 وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط إضافة إلى انخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة النمو في كل من الهند والصين.

في سنة 2015 فقد احتياطي الصرف ما يقارب 25 مليار دولار من قيمته بسبب أزمة النفط سنة 2014 التي انخفضت بسببها أسعار النفط إلى 26.5 دولار للبرميل سنة 2015 وهذا بسبب زيادة العرض وانخفاض الطلب إضافة إلى عدم تخفيض الإنتاج من قبل الدول المصدرة للنفط لا سيما خارج الأوبك زيادة على ذلك زيادة إنتاج النفط الصخري، وكنتيجة للعجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات.

وفي السنوات 2015 – 2017 شهدت تراجع حاد للاحتياطات الرسمية للصرف حيث سجلت 144.13مليار دولار سنة 2015فيما سجلت 114.14سنة 2016و سجلت 97.33مليار دولار سنة 2017و هذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط حيث سجلت خلال هذه السنوات على

التوالي 26.5دولار للبرميل ، 45دولار للبرميل ،54دولار للبرميل ، تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف ب 11.25مليار دولار منتقلة من 97.33مليار دولار في 2017 إلى 86.08مليار دولار في 2018و استمر التقلص لسنة 2019 حيث سجلت مليار دولار 72.6مليار دولار هذا تزامنا مع التراجع في أسعار النفط حيث انتقلت من 72.1دولار للبرميل سنة 2018إلى 62.4دولار للبرميل سنة 2019.

الفرع الثالث: أثر تقلبات النفط على الدين الخارجي في الجزائر:

في سنوات التسعينات انتهجت الجزائر توجها تنمويا مرتكزا على إقامة الصناعات المصنعة التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة عجزت مصادر التمويل الداخلية عن توفيرها و هذا مادفع بالدولة إلي الاستدانة من الخارج لذا ومن خلال هذا الفرع سنقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي للدولة و الجدول الموالي سيوضح ذلك:

الجدول رقم (13): أثر تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي في الجزائر 2010 – 2019

السنوات	الدين الخارجي	أسعارالنفط(دولار/ب)
2010	5.53	77.4
2011	4.41	107.4
2012	3.69	109
2013	3.39	96.2
2014	3.73	49.5

2015	3.02	26.5
2016	3.84	45
2017	3.85	54
2018	1.8	72.1
2019	1	62.4

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر السنوية للفترة 2010- 2017 وبالاعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر للفترة (2018- 2019).

من خلال الجدول نلاحظ أن الدين الخارجي استمر في انخفاضه حلال سنوات الدراسة من سنة إلى سنة أخرى رغم تأثره بأسعار النفط و الشكل الموالي سيوضح ذالك:

الشكل رقم (13): أثر تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي 2010 – 2019

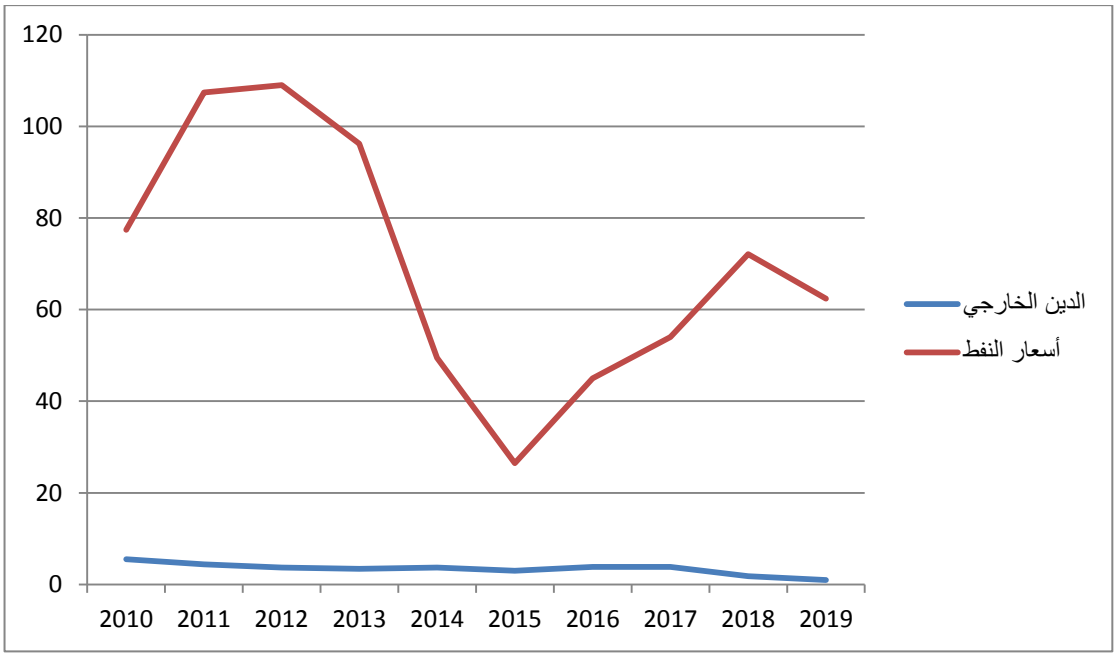

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول(13)

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (13) نخلص القول أن الدين الخارجي استمر في التراجع بعد أن انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق السداد المسبق وتواصل في التراجع بوتيرة أقل ليصل إلى 3.020 في 2013 هذا بفضل ارتفاع في أسعار النفط

خلال هذه السنوات حيث انتقلت من 77.4دولار للبرميل سنة 2010 إلي 109دولار للبرميل سنة 2012 مؤديتا إلى زيادة الإيرادات المالية ، في سنة 2014 شهد الدين الخارجي ارتفاعا محسوسا ليصل إلي 3.73وهذا بسبب الأزمة النفطية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط لتصل إلى 26.5 دولار للبرميل سنة 2015 والتي أثرت على الإيرادات المالية.

في سنتي 2015_2016 استمر الدين الخارجي في الارتفاع حيث سجل سنة 2016 3.84 مليار دولار وهذا لمخلفات الأزمة النفطية، وفي سنة 2017 سجل إجمالي الدين ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.85 مليار دولار مقابل 3.84 في 2016 واستمر في الارتفاع بوتيرة منخفضة حتى سنة 2019 أصبح يعادل 45%من الناتج الإجمالي هذا للتحسس النسبي في أسعار النفط خلال هذه السنوات.

وكنتيجة لما سبق ذكره يمكن القول أن سعر النفط هو المحدد الرئيسي للحكم على التوازن الخارجي في الجزائر وذلك للعلاقة التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة والأثر البارز لتأثر مؤشرات التوازن الخارجي بهذا الأخير وعليه يمكن القول أن سعر النفط يؤثر بشكل كبير على التوازن الخارجي في الجزائر وذلك للاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على المحروقات ، إذا ففي حال ارتفاع أسعار النفط فإن هذا يعود إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل و الوضع معاكس في حالة انخفاض أسعار النفط أي أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و التوازن الخارجي في الجزائر.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر تعتمد على النفط بشكل رئيسي في مسيرتها التنموية أي أن أي خلل على مستوى السوق العالمي للنفط سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني ككل إذ أن العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي لدعم البرامج التنموية كما أنها مصدر للتمويل بالعملة الصعبة و هذا ما يتطلب إعادة النضر في طبيعة هذا الاقتصاد ألريعي و السعي غلى تنويع مصادر الدخل بتعزيز ودعم القطاعات الأخرى لمواجهة التحديات المستقبلية .

حيث و مع ارتفاع أسعار النفط تحسنت الأوضاع الاقتصادية للبلد على مستوى التوازنات الخارجية ، إذ تحسن رصيد الميزان التجاري و سعر صرف الدينار كما سمح هذا الارتفاع بتكوين احتياطي صرف و مسح المديونية الخارجية ، وتجدر الإشارة إلي أن انخفاض العوائد البترولية قد يخلق مشاكل عديدة في الاقتصاد و يظهر ذالك جليا بعد أزمة 2014 و تأثيرها السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

كل هذا يتطلب إعادة النضر في طبيعة هذا الاقتصاد ألريعي و السعي إلى تنويع مصادر الدخل بتعزيز ودعم القطاعات الأخرى لمواجهة التحديات المستقبلية.

خاتمة

تمهيد:

يحتل البترول الصدارة من بين جميع المصادر الطاقوية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة الطاقوية، وذالك لما له من أهمية في توفير عوائد مالية التي تعتبر عنصر فعال في التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

والجزائر تعتبر من بين الدول التي لعب فيها البترول دورا محوريا نظرا لما ساهمت به العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر،لكن الاعتماد المفرط على هذا المورد دون السعي إلى خلق تنويع في الاقتصاد أدى إلى تشكيل اقتصاد توسعي أحادي المورد يسعى إلى الزيادة في الصادرات،وهذا ما خلق التبعية لهذا المورد،حيث أن أي انخفاض في أسعار النفط قد يؤدي إلى الاختلال في التوازن الخارجي للجزائر.

نتائج اختبار الفرضيات:

كاختبار لصحة الفرضيات توصلنا إلى:

- **بالنسبة للفرضية الأولى** التي مفادها "أن سعر النفط يتحدد نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب العالميين على هذه المادة في السوق العالمية"، فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية فالعرض والطلب يؤثران على أسعار النفط ففي ظل سيطرة الشركات العالمية كانت الأسعار تتحدد وفق نقطة أساس وحيدة تتمثل في خليج المكسيك لتضاف إليها نقطة الخليج العربي، ومع تطور السوق النفطية ودخول أطراف جديدة بها وظهور منظمة الأوبك أصبحت الأسعار تحدد وفق الشركة النفطية ليتراجع بعدها دور منظمة الأوبك وترك الأسعار تحدد وفق قوى العرض والطلب.
- **أما فيما يخص الفرضية الثانية** التي مفادها "أن عناصر التوازن الخارجي للجزائر تميزت بالاستقرار في الفترة 2010-2019" فقد توصلت الدراسة إلى خطأ الفرضية، من خلال تسجيل ووجود تذبذب وعدم استقرار في عناصر التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة المدروسة.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة** التي تنص على "أن لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية انعكاس كبير على التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (2010-2019)"، فقد أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال القيام بالتحليل الاقتصادي لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازن الخارجي، والذي بين وجود علاقة قوية بين الميزان التجاري وقطاع المحروقات، لأنه أي تغير طفيف في أسعار البترول يقابله تغير نسبي في حجم الصادرات والواردات وبالتالي التغير في الميزان التجاري الذي هو عبارة عن حصيلة لهما، كما أن سعر الصرف يرتبط بأسعار النفط ارتباطا وثيقا **حيث أن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى الانخفاض في سعر الصرف أي وجود علاقة عكسية بينهما**.وأيضا تقلبات أسعار

النفط على احتياطي الصرف في الجزائر الذي أكد وجود علاقة طردية بينهما ،كما هناك علاقة بين الدين الخارجي وسعر النفط حيث أنه عند ارتفاع سعر النفط يتراجع الدين الخارجي، أي وجود علاقة عكسية.

نتائج الدراسة:

من بين أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها ما يلي:

- تعتمد الجزائر على أحادية التصدير حيث تعتمد على النفط بنسبة 95% هذا ما يجعل اقتصادها شديد التأثر بالتغيرات في أسعار النفط والسوق النفطية ككل؛
- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط بشكل رئيسي يجعله عرضة للصدمات النفطية لذا على الدولة السعي للاهتمام ودعم القطاعات الغير نفطية؛
- استقرار أو اختلال الاقتصاد الجزائري تحدده أسعار النفط وهذا ما أثبتته أزمة 2014 التي أثرت على معظم مؤشرات التوازن الخارجي،التي نقلت بعض المؤشرات من الفائض أو التوازن إلى العجز كالميزان التجاري؛
- هناك علاقة طردية بين الصادرات والواردات وأسعار البترول حيث كلما زادت أسعار النفط كلما زادت قيمة الواردات وقيمة الصادرات؛
- شهدت أسعار النفط خلال فترة الدراسة (2010-2019) تقلبات بين الارتفاع خلال السنتين الأولى من فترة الدراسة لتتراجع بعد ذلك سنة 2014 نتيجة الصدمة النفطية لتعود إلى التحسن تدريجيا خلال السنوات الأخيرة للدراسة 2016_2019؛
- سجلت مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) عدة تقلبات، حيث سجلت الصادرات تقلبات خلال فترة الدراسة فقد شهدت تحسن قبل وبعد سنتي 2014 _2015 فيما شهدت تراجع خلال هذه السنتين، أما الواردات فارتفعت قيمتها خلال السنوات الأولى من فترت الدراسة حتى سنة 2014 بعدها استمرت في التراجع؛
- انتقل رصيد الميزان التجاري الجزائري من الفائض خلال السنوات من 2010_2014 حيث سجل أكبر فائض سنة 2011 إلى العجز بداية من 2014و استمر هذا العجز حتى سنة 2019؛
- استمر سعر صرف الدينار الجزائري في الارتفاع خلال سنوات الدراسة من 2010 حتى 2019؛
- لقد سجل احتياطي الصرف الجزائري ارتفاع بداية من 2010حتى 2014 وبعد هذه السنة شهد تراجعا مستمرا حتى سنة 2019؛
- تراجع الدين الخارجي للجزائر خلال السنوات الأولى من الدراسة بداية من 2010 حتى 2015ليعاود الارتفاع في السنوات الأخيرة من 2016_2019؛

- أدت التقلبات في أسعار النفط العالمية إلى تقلبات في حجم صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2010_2019 وذلك بعلاقة طردية مع أسعار النفط، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا مابين سنتي 2010_2012 بارتفاع أسعار النفط، لتتراجع قيمتها خلال سنة 2016 لتتحسن بعدها تدريجيا حتى نهاية سنة 2019 وذلك تماشيا مع تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة؛ ولقد أدى ارتفاع سعر النفط عالميا إلى ارتفاع حجم واردات الجزائر خلال السنوات 2010 _2019 والعكس، حيث ارتفعت قيمة الواردات خلال السنوات 2010_2014 ثم انخفضت بعدها خلال السنوات 2015_2019؛
- أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى تسجيل فوائض في رصيد الميزان التجاري الجزائري من 2010 حتى 2014 أما الانخفاض في أسعار النفط فخلف عجز في الميزان التجاري الجزائري من 2014 حتى 2019؛
- سمح الارتفاع في أسعار النفط خلال السنوات من 2010_2019 إلى الانخفاض في سعر صرف الدينار؛
- إن الارتفاع في أسعار النفط أدى إلى تزايد احتياطي الصرف في الجزائر، أما التراجع في أسعار النفط فسمح بتراجع احتياطي الصرف الجزائري حيث ارتفع الاحتياطي خلال السنوات 2010_2013 مع ارتفاع أسعار النفط و تراجع خلال السنوات 2014_2019 مع انخفاض أسعار النفط ؛
- أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى التراجع في حجم الدين الخارجي حيت تراجع الدين الخارجي خلال السنوات من2010_2014 مع إرتفاع أسعار النفط، ليرتفع تدريجيا خلال السنوات من 2015_2017 مع تراجع أسعار النفط أما خلال السنتين 2018_2019 و مع تحسن أسعار النفط فقد انخفض الدين الخارجي للجزائر.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ نظرا للتذبذب في أسعار النفط وانعكاسات تقلباته على مختلف عناصر التوازن الخارجي طردية كانت أم عكسية، فالأفضل السعي بجدية أكثر لتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال رفع النمو في القطاعات الأخرى.
- ✓ ضرورة الانخراط أكثر في التجارة العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية، وتحسين أداء الصناعة الوطنية.

- ✓ تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.
- ✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها النفطية بفعالية أكثر، وأن تحاول الاستفادة من تكلفة الفرصة البديلة، بالقفز إلى مرحلة ما بعد الصناعة كما هو الحال لبعض التجارب في دول الخليج مثلا.

أفاق الدراسة:

رغم سعينا إلى استيفاء معظم جوانب موضوع بحثنا إلا أن هناك جوانب لم تتناولها دراستنا وهذا ما يفتح آفاق يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية من بينها:

- سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ودورها في الحد من أثار تذبذب أسعار النفط.
- القطاع النفطي بين حتمية الارتباط وواقع الزوال في الاقتصاد الجزائري .
- أثر تقلبات أسعار البترول على الاستثمار المباشر في الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. الأخضر أبو علاء عزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري العلمية، 2018.
2. سوميت ديساي، جورج باكلي، **كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد**،المنهل، 2013.
3. سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، خوارزم العلمية، جدة-المملكة العربية السعودية، 2014 .
4. عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2017.
5. مجيد علي حسين،**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.
6. محمد عبد الله شاهين محمد، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.
7. نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.
8. نزار سعد الدين، إبراهيم قطف،**الإقتصاد الكلي**، الحامد، عمان، 2006.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1. بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2014**، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 – 2017.
2. بن عوالي خالدية،**استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة للحصول علة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2015-2016.
3. حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

4. خطاب عمران صالح الضامن، **أثر تقلبات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد العراقي خلال المدة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، عام 2014_2016.

5. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة دوكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

6. دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

7. سمية مكرم،**أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،2018، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009 .

8. عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2011 – 2012.

9. علاء الدين عماري، حكيم بوناصري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2015- 2016.

10. لخديمي عبد الحميد، **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان 2010-2011.

11. منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970– 2009)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2012 – 2013.

12. ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013 .

13. يزب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة (1970–2014)**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، 2017- 2018.

14.

ثالثا: المجلات

1. أبي عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية،2013، المجلد 15، العدد1.
2. أيسر ياسين الغريري، على عبد الله الشيخ، **مديونية العراق الخارجية الواقع والأفاق**،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، جامعة تكريت ،المجلد 4، العدد10، 2008.
3. بلقيوس عبد القادر و زايري بالقاسم،**أثر تعقيم الأصول الاحتياطية من الصرف الأجنبي على سياسة التوسع النقدي في الجزائر خلال الفترة 2005ـــ- 2015**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 العدد 19، 2018.
4. توفيق عباس عبد عون، **أسعار النفط في السوق الدولية /أبعادها مضامينها الاقتصادية**، مجلة كربلاء العلمية، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد السادس، العدد الرابع،2007.
5. زاوي عبير، مخفي أمين، **أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال(2010–2016)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد8/ العدد15 مكرر(ديسمبر2018).
6. الغفار فاروق عبد الغفار،**الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية**،مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، باحث في الجمارك المصرية، وزارة المالية، العدد17،السداسي الثاني 2017.
7. غفران حاتم علوان، ريام على طالب، **اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك(1990–2016)**،مجلة الاقتصاد والإدارة ،أكاديمية العراق للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 25،العدد2019،111.
8. المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر، **تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر(دراسة قياسية 1990–2016)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 2، العدد 36.

رابعا/ التقارير:

1 . تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2010_2017.

2. النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2018_2019.

خامسا/ المواقع لالكترونية :

1. http://www.uobabylon.edu.iq.

2. http://www.bank –of-algeria.dz.